وزارة التعليـــــم العـــالي والبحـــث العلمـــي

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف

UNIVERSITE CHADLI BENJEDID –EL– Tarf

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté Des Sciences Économiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:.....

السنة الجامعية:2024 /2025

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

واقع الشمول المالي وآفاق تعزيزه في الدول العربية مع الإشارة لحالة الجزائر

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

تحت إشراف

♣ د. عتروس سيف الدين

من إعداد الطلبة

♣ خريسي صلاح الدين

♣ بلجود صبري

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع الشمول المالي في الدول العربية، مع الإشارة حالة الجزائر، بالإضافة إلى تحليل آفاق تعزيزه في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة .فالشمول المالي يمثل أحد المحاور الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال دوره في إدماج الفئات المهمشة في النظام المالي الرسمي، وتوسيع قاعدة الاستفادة من الخدمات المالية كالحسابات البنكية، والتمويل، والتأمين، بما يسهم في تقليص الفقر وتحقيق العدالة الاقتصادية.

وقد أوضحت النتائج أنه رغم بعض الجهود المبذولة في الدول العربية، لا تزال مستويات الشمول المالي منخفضة مقارنة بالمعدلات العالمية، ويرجع ذلك إلى عدة معوقات، أبرزها ضعف الثقافة المالية، ونقص البنية التحتية الرقمية، والقيود التنظيمية، وغياب الشمول المالي للمرأة والشباب في بعض السياقات. أما في الجزائر، فقد بيّنت الدراسة أن الشمول المالي لا يزال في مراحله الأولى، على الرغم من الإمكانيات البشرية والتكنولوجية التي تؤهلها لتحقيق تقدم في هذا المجال. لتوصي الدراسة بضرورة صياغة استراتيجية وطنية واضحة تهدف إلى توسيع نطاق الشمول المالي، إطلاق برامج توعية وتثقيف مالي تستهدف جميع الفئات بهدف تحسين فهمهم للخدمات المصرفية وتشجيعهم على استخدامها بوعي ومسؤولية، بالإضافة إلى العمل على توسيع انتشار فروع البنوك ومراكز الخدمات المالية.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي، بنوك، مؤسسات مالية، خدمات مالية.

Abstract

This study aims to highlight the reality of financial inclusion in Arab countries, with a focus on the case of Algeria, as well as to analyze the prospects for its enhancement in light of current economic and social challenges. Financial inclusion represents one of the key pillars for achieving sustainable development, through its role in integrating marginalized groups into the formal financial system and expanding access to financial services such as bank accounts, financing, and insurance, thereby contributing to poverty reduction and economic equity.

The results show that, despite some efforts made in Arab countries, levels of financial inclusion remain low compared to global averages. This is due to several obstacles, most notably low financial literacy, lack of digital infrastructure, regulatory constraints, and the exclusion of women and youth in some contexts. In the case of Algeria, the study revealed that financial inclusion is still in its early stages, despite the human and technological potential that could enable significant progress in this area. The study recommends the formulation of a clear national strategy aimed at expanding financial inclusion, launching awareness and financial education programs targeting all segments of society to improve their understanding of banking services and encourage responsible usage, and expanding the reach of bank branches and financial service centers.

Keywords: Financial inclusion, banks, financial institutions, financial services.

إهــداء

الحمد لله حبا وامتنانا على البدء والختام

ها أنا اليوم أتوج اللحظات الأخيرة في ذلك الطريق الذي يحمل في باطنه العثرات ورغما عنها ظلت

قدمي تخط بكل صبر وطموح وحسن ظن بالله

أهدي بكل حب ثمرة نجاحي إلى:

إلى العائلة الصغيرة والكبيرة

إلى الكتاكيت اياد عبد المعز ؛ احمد يزن، و زيد عبد الودود

وإلى كلّ من ساهم بكلمة، بملاحظة، بتشجيع أو حتى بدعاء خفي،

لكم جميعًا كل الامتنان،

فهذا النجاح يحمل منكم بقدر ما يحمل مني.

صلاح الدين

إهــداء

في لحظة يختلط فيها التعب بالفخر، وتتجمّع فيها الذكريات،
تتوقّف الكلمات احترامًا لكل من كان له دور في هذا الطريق،
فهذا العمل ليس مجرّد نهاية مرحلة، بل حصيلة حب، دعم، وصبر...
ومن القلب، أقدّمه لكل من رافقني، بصدقٍ ووفاء، في هذه الرحلة العلمية.

إلى عائلتي الكريمة

إلى إخوتي وأصدقائي

وإلى كلّ من ساهم بكلمة، بملاحظة، بتشجيع أو حتى بدعاء خفي،
لكم جميعًا كل الامتنان،
فهذا النجاح يحمل منكم بقدر ما يحمل مني.

صبري

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

" ومن أسدى لكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فأدعو له"

على إثر إنهاء هذه العمل نتقدم بالشكر ...

لله عز وجل قبل كل شيء نحمده حمدا كبيرا على توفيقه وعونه لنا،

كما نتوجه بالشكر والامتنان للأستاذ المشرف **"عتروس سيف الدين"**

الذي شرفنا بالقبول والإشراف على هذا البحث ولم يبخل علينا بالنصائح.

كما نشكر جميع الأساتذة على طول مشوارنا الدراسي الجامعي

وفي الأخير بشكل عام لكل من منح يد العون حتى ولو بكلمة.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01-02	نسبة المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاما ويمتلكون حسابا في مؤسسة مالية رسمية لدى الدول العربية	**34**
02-02	الفجوة بين الجنسين في الدول العربية مقارنة بدول العالم	**35**
03-02	سلوك الاقتراض لدى المنطقة العربية ممن أعمارهم تزيد عن 15 عام 2014- 2017	**36**
04-02	نسب المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية ممن أعمارهم تزيد عن 15 عام خلال عامي 2014-2017	**37**
05-02	قيمة مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة 2015-2021	**38**
06-02	خارطة الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة 2015-2021	**39**
07-02	خارطة الاستقرار المصرفي في الدول العربية للفترة 2015-2021	**40**
08-02	مساهمة المؤشرات الفرعية في مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة 2015-2021	**40**
09-02	نسبة المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاما ويمتلكون حسابا في مؤسسة مالية رسمية في مختلف مناطق العالم.	**48**
10-02	درجة الشمول المالي	**52**
11-02	مؤشر امتلاك الحسابات المصرفية للأفراد البالغين في الأردن	**54**

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
01-02	نتائج قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة 2015-2021	**41**
02-02	البنية التحتية الرقمية الداعمة للشمول المالي في مصر 2014-2017- 2020	**48**
03-02	نسبة استخدام الخدمات الرقمية في مصر بين 2014-2017	**49**
04-02	النسب المئوية لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الإمارات العربية المتحدة للمواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة	**51**
05-02	مؤشر امتلاك الحسابات المصرفية للأفراد البالغين في الأردن	**53**
06-02	ملكية الحسابات في مؤسسات مالية لنسبة من البالغين الفترة (2011-2017)	**58**
07-02	نسبة الأفراد فوق 15 سنة الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية للسنوات 2011-2014-2017	**58**
08-02	الادخار من المصارف والمؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين للسنوات 2011-2014-2017	**59**
09-02	مؤشر الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ	**59**
10-02	مؤشر استخدام الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الجزائر	**60**
11-02	تطور عدد أجهزة الصراف الآلي حسب بنك التنمية المحلية	**60**
12-02	عدد بطاقات الدفع الالكتروني في بنك التنمية المحلية	**60**
13-02	مؤشر الادخار في المؤسسات المالية والمصرفية 2015-2021	**61**
14-02	المقترضون من البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ في الجزائر 2015-2019	**61**
15-02	مؤشر الحسابات المالية والمصرفية 2015-2021	**62**
16-02	مؤشرات الشمول المالي في الجزائر 2020	**62**

فهرس المحتويات

ملخص III

Abstract IV

إهـــداء V

شكر وعرفان VII

قائمة الأشكال VIII

قائمة الجداول IX

فهرس المحتويات ..... **X**

مقـدمـة **2**

الفصـــــل الأول: الإطار النظري للشمول المالي **6**

تمهيد **7**

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للشمول المالي 8

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الشمول المالي 8

المطلب الثاني: أهمية الشمول المالي وخصائصه 11

المطلب الثالث: أهداف الشمول المالي وأقسامه 13

المبحث الثاني: المقومات الأساسية للشمول المالي 16

المطلب الأول: ركائز الشمول المالي 16

المطلب الثاني: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه 18

المطلب الثالث: مبادئ الشمول المالي: 21

المبحث الثالث: آثار الشمول المالي، معيقاته، ومتطلبات تعزيزه 24

المطلب الأول: آثار الشمول المالي 24

المطلب الثاني: معيقات الشمول المالي وتحدياته..... 26
المطلب الثالث: متطلبات تعزيز الشمول المالي..... 29
خلاصة 31
الفصـــل الثـــاني: الشمول المالي في الدول العربية والجزائر: بين الواقع والمأمول..... 32
تمهيد 33
المبحث الأول: واقع الشمول المالي في الدول العربية..... 34
المطلب الأول: تحليل الشمول المالي في الدول العربية وآليات توسعه 34
المطلب الثاني: أسباب ضعف الشمول المالي في الدول العربية ومعيقاته 43
المطلب الثالث: آفاق وتحديات الشمول المالي عربيا 46
المبحث الثاني: تجارب دول عربية في الشمول المالي 48
المطلب الأول: التجربة المصرية 48
المطلب الثاني: التجربة الاماراتية..... 51
المطلب الثالث: تجربة الأردن في تحقيق الشمول المالي..... 54
المبحث الثالث: الشمول المالي في الجزائر 57
المطلب الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر..... 57
المطلب الثاني: تطور الشمول المالي في الجزائر ومؤشراته..... 58
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه تحقيق الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه..... 64
خلاصة الفصل 68
الخـاتمـة 69
المراجـــع..... 69

مقـدمـة

يعد الشمول المالي ركيزة أساسية لتحقيق بيئة مالية أكثر تحولًا وشفافية ومسؤولية، حيث يسهم بشكل كبير في توفير فرص متساوية للوصول إلى الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، مما يقلل الفجوة الاقتصادية والاجتماعية ويعزز الاستقرار المالي والتنمية المستدامة. ويهدف الشمول المالي إلى تمكين الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة ماليًا من خلال إتاحة خدمات مالية ميسورة التكلفة تتناسب مع احتياجاتهم.

ولا يقتصر الشمول المالي على كونه هدفًا قائمًا بذاته، بل يشكل أداة محورية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، حيث يسهم في تعزيز الاستقرار المالي، ودعم النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، وذلك يحتاج إلى تكاتف الجهود بين الحكومات، والمؤسسات المالية، والشركات التقنية، والمجتمع المدني لتحقيقه بشكل كامل وشامل، فقد أصبح موضوع الشمول المالي محط اهتمام الحكومات والمؤسسات المالية الدولية، نظرًا لدوره الحيوي في تعزيز الإدماج الاقتصادي وتمكين الفئات الهشة من المشاركة في الدورة الاقتصادية.

فمفهوم الشمول المالي يشير إلى توفير مختلف الخدمات المالية لكل فئات المجتمع، وخاصة الفئات المحرومة والمهمشة، بطرق ميسرة وآمنة وبتكاليف معقولة. ويكتسب هذا المفهوم أهمية خاصة في الدول النامية، بما في ذلك الدول العربية، التي تعاني فيها شرائح واسعة من السكان من التهميش المالي، مما يعيق جهود التنمية المستدامة ويؤثر سلبًا على الأداء الاقتصادي العام.

وفي هذا السياق، تواجه الدول العربية العديد من التحديات في تحقيق الشمول المالي، حيث ما زالت نسبة كبيرة من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من ضعف الولوج إلى الخدمات المصرفية، وذلك بسبب عدة عوامل، من بينها انتشار الاقتصاد غير الرسمي، وضعف البنية التحتية المالية، وضعف الثقافة المالية لدى الأفراد. كما أن الاعتماد المفرط على التعاملات النقدية التقليدية يمثل عقبة أمام التحول نحو اقتصاد رقمي أكثر شمولًا.

ورغم الجهود التي تبذلها الحكومات العربية لتعزيز الشمول المالي من خلال تبني استراتيجيات وطنية وتحفيز الابتكار في الخدمات المالية، إلا أن التحديات لا تزال قائمة، مما يستدعي ضرورة تطوير سياسات مالية متكاملة تتماشى مع مختلف التطورات التكنولوجية.

وفي الجزائر، ورغم الإصلاحات التي شهدها القطاع المالي في السنوات الأخيرة، إلا أن معدلات الشمول المالي لا تزال دون المستوى المطلوب، وهو ما يفرض على صناع القرار البحث عن حلول فعالة لتعزيز اندماج الأفراد والمؤسسات في النظام المالي الرسمي.

ومن هنا تكمن إشكالية الدراسة فيما يلي:

❖ **اشكالية الدراسة:**

من خلال ما تقدم، يبرز التساؤل الجوهري حول العلاقة بين الرقمنة وتحسين الخدمة العمومية، حيث تطرح الإشكالية التالية نفسها: **ما هو واقع الشمول المالي في الدول العربية محل الدراسة وماهي آفاقه المستقبلية ؟**

❖ **الأسئلة الفرعية**

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية تم وضع التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما مدى أهمية الشمول المالي في الاقتصاد ؟

2- ما هي أبرز التحديات التي تواجه تحقيق الشمول المالي في الدول العربية ؟

3- كيف يمكن تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية المرافقة لها، تم صياغة الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية التالية:

1- يعد الشمول المالي عاملًا أساسيًا في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

2- تواجه الدول العربية عدة تحديات في تحقيق الشمول المالي أبرزها ضعف البنية التحتية المالية وعدم كفاية الانظمة والتشريعات.

3- نجحت الجزائر في تعزيز الشمول المالي من خلال تبني استراتيجية متكاملة لتوسيع نطاق الخدمات المالية.

❖ **أهمية الدراسة:**

تبرز أهمية الدراسة كون الشمول المالي يعتبر أحد العوامل المحورية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يسهم في تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وتقليل الفجوات الاقتصادية. كما أن فهم واقع الشمول المالي يساعد في تحديد العوائق التي تحول دون تحقيقه، مما يمكن صناع القرار من تبني سياسات فعالة لتعزيزه. إضافة إلى ذلك، تكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة في ظل التحولات الرقمية والتكنولوجية المتسارعة، التي توفر فرصًا غير مسبوقة لتوسيع نطاق الخدمات المالية، خصوصًا في الدول النامية والعربية مثل الجزائر.

❖ **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم الشمول المالي وأبعاده، وأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- التعرف على مستوى تطبيق الشمول المالي؛
- تحليل واقع الشمول المالي في الدول العربية من خلال دراسة المؤشرات الدالة عليه وتقييم مدى تحقيقه؛
- تحديد أبرز التحديات التي تعيق تحقيق الشمول المالي في الدول العربية، مع التركيز على الجزائر؛
- اقتراح حلول واستراتيجيات عملية يمكن تبنيها من قبل الجهات المعنية لتطوير الشمول المالي في الجزائر.

❖ **مبررات اختيار الموضوع:**

- الميل الشخصي للبحث في مجال الشمول المالي؛
- تماشي موضوع البحث مع طبيعة التخصص؛
- الأهمية التي اكتسبها موضوع الشمول المالي في عصر العولمة والتطورات الحديثة.

❖ **منهج الدراسة:**

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كونه أكثر ملائمة لمثل هذا النوع من المواضيع، وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات وتصنيفها وتحليلها.

❖ **صعوبات الدراسة:**

- نقص الاحصائيات المتعلقة بمؤشرات وواقع الشمول المالي، وفي حالة وجودها فهي تعود لفترة قديمة نسبيا؛
- صعوبة قياس الأثر الحقيقي للشمول المالي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب تداخل العوامل المؤثرة؛
- اختلاف مفاهيم ومؤشرات الشمول المالي بين المؤسسات والمنظمات مما يؤدي إلى تباين في تفسير النتائج.

❖ **الدراسات السابقة**

- دراسة محمد محروس سعدوني (2020)، بعنوان: **الشمول المالي وأُره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة "دراسة تحليلية لواقع الدول العربية"**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنوفية، مصر

هدفت الدراسة إلى تطوير دور الشمول المالي في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة في الوطن العربي، لكون أن الشمول المالي أصبح يمثل ركيزة أساسية لمكافحة الفقر والبطالة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تفاوت واضح بين الدول العربية فيما يخص تعميم الخدمات المالية الرسمية، كما تتسم الدول العربية بضعف مستوى التمويل الرسمي وعدم التكافؤ بين الجنسين، وأوصت الدراسة بالعمل على تطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي والنقدي، وصياغة قواعد قانونية من تسهل إجراء المعاملات المصرفية.

- دراسة غماري سهيلة وآخرون (2022)، بعنوان: **الشمول المالي وتحدياته في الدول العربية: ما واقع الاقتصاد الجزائر؟** مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد السادس، العدد الأول.

هدفت الدراسة إلى دراسة مستوى الشمول المالي في الدول العربية وتحليله مقارنة بباقي دول العالم، مع تسليط الضوء على واقعه في الجزائر، وذلك بالاعتماد على مؤشراته المعتمدة من طرف البنك العالمي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن البلدان العربية عامة، والجزائر على وجه الخصوص مازالت تسجل أحد أدنى المستويات في العالم بخصوص الشمول المالي، وذلك رغم تحسن مؤشراته خلال السنوات الأخيرة من خلال العمل على تسريع عجلة الشمول المالي وتعزيز مستوياته.

- دراسة رعاد شهرة، منصور حنان (2024)، بعنوان: **الشمول المالي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة بعض الدول**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت.

هدفت الدراسة للتعرف على موضوع الشمول المالي وواقعه في بعض الدول النامية، من خلال دراسة كل من المفاهيم الأولية للشمول المالي وتجار بعض الدول. ومعرفة دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الدول العربية تتسم بضعف مستوى التمويل الرسمي، ووجود تفاوت واضح بين الدول العربية فيما يخص تعميم الخدمات المالية الرسمية وتقديمها للمجتمع. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي ودمج القنوات غير الرسمية داخل النظام المصرفي وإخضاعها لرقابة البنوك المركزية.

❖ هيكل الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة فصلين جانب نظري وآخر تطبيقي، سنتناول في الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للموضوع؛ بينما يتضمن الفصل الثاني سيتم تناول واقع وآفاق الشمول المالي في الدول العربية من خلال تحليل البيانات والاحصائيات المختلفة.

الفصـــــل الأول

الإطار النظري للشمول المالي

تمهيد

يُعد الشمول المالي من المفاهيم الاقتصادية الحديثة التي نالت اهتمامًا متزايدًا في السنوات الأخيرة، نظراً لدوره المحوري في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. فقد أصبح من المواضيع الأساسية في النقاشات الاقتصادية والاجتماعية، كونه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بإتاحة الفرص الاقتصادية لجميع أفراد المجتمع دون استثناء.

ويشير هذا المفهوم إلى تمكين جميع الفئات الاجتماعية، بما في ذلك ذوي الدخل المحدود والفئات المهمشة، من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية مثل الحسابات البنكية، التمويل، الادخار، التأمين، وخدمات الدفع، بشكل عادل وميسر ودون تمييز أو احتكار.

وتبرز أهمية الشمول المالي من كونه وسيلة فعالة لإدماج الأفراد والمؤسسات الصغيرة في المنظومة الاقتصادية الرسمية، مما يساهم في الحد من الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز الاستقرار المالي. إذ يُمكّن الأفراد من الاستفادة من خدمات مالية موثوقة وبأسعار معقولة، بديلاً عن اللجوء إلى القنوات غير الرسمية التي غالبًا ما تكون محفوفة بالمخاطر وتفتقر إلى الحماية القانونية.

كما يسهم الشمول المالي في توسيع قاعدة المتعاملين مع القطاع المالي، مما يرفع من معدلات الادخار والاستثمار، ويعزز من قدرة البنوك والمؤسسات المالية على تقديم خدمات مبتكرة وشاملة. ومن هنا، فإن تحقيق شمول مالي فعّال يتطلب تظافر جهود مختلف الأطراف، بما في ذلك الحكومات، والبنوك، ومؤسسات المجتمع المدني.

وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى الشمول المالي وهذا وفق ثلاث مباحث كالتالي:

- **المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للشمول المالي**
- **المبحث الثاني: عموميات حول الشمول المالي**
- **المبحث الثالث: آثار الشمول المالي، معيقاته، ومتطلبات تعزيزه**

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للشمول المالي

نال الشمول المالي منذ حضوره في الأنظمة المالية والمصرفية أهمية بالغة، خاصة إثر مختلف الأزمات المصرفية التي ضربت مختلف الدول، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى مدخل عام للشمول المالي عبر التطرق إلى نشأة هذا المصطلح ومفهومه، أهميته وأهدافه.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الشمول المالي

مر الشمول المالي بمراحل متعددة منذ ظهوره لأول مرة، وذلك إلى غاية طهوره بالمفهوم الحالي الذي يعرف به والذي نال من خلاله أهميته.

أولا: نشأة الشمول المالي:

يمكن إرجاع فكرة الشمول المالي إلى بداية القرن العشرين عندما نشأت الحركة التعاونية في الهند عام 1904ضد وكالات الإقراض غير المؤسسية في شكل مقرضين ماليين كانوا يتقاضون فائدة باهظة من الفلاحين الفقراء، حيث استبعد الفقراء من المصدر الرسمي للخدمات المصرفية وما صاحبه من استغلال المقرضين المحليين مما تتطلب ظهور نظام مالي شامل، وسد الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية في تسهيل الخدمات المصرفية، واكتسب مفهوم الدمج المالي زخما في محاولة للتركيز على المناطق الريفية، ومن ثم قام بنك الاحتياطي الهندي بتحرير قواعد ترخيص الفروع في عام 1965 وبعد ذلك تم تأميم 14 بنكا تجاريا رئيسيا في أنحاء الهند خلال عام 1969، وتم تقديم مخططات للبنوك الرائدة، وقد ساعد هذا إلى حد ما في فتح عدد من الفروع في كافة المناطق لتقليل الاستبعاد الجغرافي الذي يحرم الناس من الخدمات المصرفية الأساسية.[1]

وظهر مصطلح الشمول المالي (عكس الاقصاء المالي) لأول مرة في العالم سنة 1993 في دراسة "ليشون وثرفت" (Leyshon& Thrift) عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناولا فيها أثر اغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المصرفية وغير مصرفية، في عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وتجدر الاشارة إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها،

[1] نهلة أبو العز، "أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الأفريقية"، *مجلة كلية السياسة والاقتصاد*، العدد العاشر، جامعة القاهرة، مصر، 2021، ص 346.

أو لأسباب ثقافية أو عقائدية، وبين عدم الوصول إليها وعدم استخدامها بسبب عدم توفرها أو بسبب عدم القدرة على امتلاكها.[1]

وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استخدام من جرى إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وايجاد السبل الكفيلة بالتغلب على أسباب وعوامل الاقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا اقصاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الازمة المالية العالمية عام 2008، وتمثل بذلك التزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيد سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كل فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، ذلك بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة.

وقد تبنت مجموعة العشرين[2] هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة اساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة، كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (C-GAP) ومؤسسة التمويل الدولية (IFS) برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي.

وعملت العديد من الحكومات على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة والشمولية في التشريعات الحالية، واتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، ويشمل ذلك ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية، وتوفير آلية لمعالجة شكاوي العملاء وتحديد الجهة الاشرافية المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية. وكانت المملكة المتحدة وماليزيا من أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيد استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم عام (2003). وتسعى العديد من الدول النامية والمتقدمة حاليا لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي.[3]

[1] سمير عبد الله وآخرون، "الشمول المالي في فلسطين"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، القدس، فلسطين، 2016، ص 15.

[2] مجموعة العشرين: منتدى دولي يجمع أكبر الاقتصادات في العالم لمناقشة السياسات المتعلقة بالاقتصاد العالمي، مثل الاستقرار المالي، التنمية المستدامة، التجارة، والطاقة.

[3] سمير عبد الله وآخرون، المرجع نفسه، ص 16.

ثانيا: مفهوم الشمول المالي:

يعتبر مفهوم الشمول المالي بالأساس جزء من خطاب المنظمات العالمية والمالية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ظهر بنهاية الثمانينات وبداية التسعينات، ومواكبا لبرامج الخصخصة والتقشف وتخفيض موازنات الدول والتوظيف العام للإنفاق على الخدمات الاجتماعية.[1]

فالشمول المالي، هو أن يجد كل فرد أو مؤسسة في المجتمع منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتها مثل: حسابات التوفير والحسابات الجارية، وخدمات الدفع والتحويل والتأمين والائتمان، وغيرها من المنتجات والخدمات المالية المختلفة، هذه المنتجات يجب تقديمها من خلال القنوات الشرعية، مثل البنوك وهيئة البريد والجمعيات الأهلية وغيرهم، كما يجب أن تكون أسعارها مناسبة للجميع، وسهل الحصول عليها، وتراعي حماية حقوق المستهلك.[2]

ويعرف صندوق النقد الدولي الشمول المالي بأنه الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات، التحويلات، الائتمان، والتأمين)، المقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة، في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة.[3]

عرفته منظمة التعاون الاقتصادي (OCDE) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) بأنه "العملية التي يتم من خلالها تعزيز النفاذ إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية المراقبة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل المناسب، وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم النوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي".[4]

---

[1] حنان حمد فهمي حمد،" الدفع الالكتروني ودوره في تحقيق الشمول المالي"، *مجلة دار الإفتاء المصرية*، العدد 34، مصر، 2022، ص 108.

[2] عمار فوزي كاظم المياحي، ليلى فوزي أحمد جعفر، "السياسات المصرفية الدولية، الشمول المالي والاستدامة المصرفية 2030"، الطبعة الأولى، المركز العربي للنشر والتوزيع، 2020، ص 163.

[3] بوري صراح، براهيمي آسية، "التكنولوجيا المالية كآلية لتطبيق وتعزيز الشمول المالي: دراسة ميدانية على عينة من عملاء البنك الوطني الجزائري BNA"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد التاسع، العدد الأول، جامعة بشار، الجزائر، 2023، ص 327.

[4] أشرف إبراهيم عطية، "تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر"، *المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع*، المجلد الثاني، العدد الثاني، المجلس الأعلى للجامعات، مصر، 2021، ص 1375.

كما يعرفه "بنك الكويت الدولي" بأنه: "الهيكل المنظم الذي يمكّن جميع أفراد المجتمع من الحصول على خدمات مالية ومصرفية بجودة عالية وتكلفة مناسبة".[1]

وقد عرف (Damodaran) الشمول المالي بـ "هو توسيع نفاذ الخدمات المالية لتشمل كافة شرائح المجتمع، بمن فيهم الفئات المهمشة ومحدودي الدخل، بتكلفة منخفضة دون تمييز، تساعدهم على استمرار مشاريعهم ونموها ليصبحوا جزءا من النشاط الاقتصادي الرسمي".[32]

وحسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستثمارية لمساعدة الفقراء (الصادر في شهر يناير عام 2017) تحت عنوان" قياس الشمول المالي في العالم العربي" يشير الشمول المالي إلى تمتع الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة مقابل أسعار معقولة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية، مدفوعات، تحويلات، ادخار ائتمان، تأمين ...الخ، ويقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة.[4]

من خلال ما سبق من تعريفات، فإن الشمول المالي هو قدرة الأفراد والمؤسسات وتمكنهم من الوصول إلى مختلف المنتجات والخدمات التي يرغبون بها والاستفادة منها بتكاليف منخفضة وفي متناولهم، وذلك بهدف الوصول إلى احتياجاتهم وتحقيق الرفاهية.

المطلب الثاني: أهمية الشمول المالي وخصائصه

يكتسي الشمول المالي أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني والعالمي، كما يتمتع بمجموعة كبيرة من الخصائص التي تميزه

[1] محمد سعيد بسيوني، محمد إبراهيم عواد، "الشمول المالي ودوره في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر خلال الفترة 2000-2020"، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، المجلد الرابع، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة دمياط، مصر، 2023، ص 69.

[2] داموداران (Aswath Damodaran)، أستاذ التمويل في كلية شترن لإدارة الأعمال بجامعة نيويورك، يُعد من أبرز الخبراء في مجالات تقييم الشركات والتمويل والاستثمار.

[3] شريهان مصطفى التوني، "أساسيات بناء منظمة الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة دراسة ميدانية"، *مجلة البحوث المالية والتجارية*، المجلد 22، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، 2021، ص226.

[4] جمال الدين بن رجب، "حساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، 2018، ص 2.

أولا: أهمية الشمول المالي:

تتلخص أهمية الشمول المالي في:[1]

- المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أي تساهم في تقليل عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة؛
- تعزيز استقرار النظام المالي، أي زيادة استخدام السكان للخدمات المصرفية والمالية ويسهم في تعزيز استقرار النظام المالي؛
- تعزيز الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم؛
- توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها مع الثورة التكنولوجية.

كما يحقق الشمول مجموعة من الفوائد نذكر منها:[2]

- يعزز الشمول المالي من فعالية الوساطة المالية، وذلك من خلال تجميع مدخرات الأفراد المستعدين للتعامل مع النظام المالي الرسمي، مما يمكن من زيادة الادخار وتحسين أداء البنوك، وتعزيز فرص التنافسية بين المؤسسات المالية، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على تنويع منتجاتها وجودتها، مما يصب في هدف تحقيق الاستقرار المالي.
- إمكانية الشمول المالي في مساعدة الأفراد من خلال الخدمات المالية على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الأساسيات.
- مساهمة تحسين الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي من خلال توفير خدمات مالية ذات جودة، مما يؤدي إلى خلق مناصب العمل وتحسين الدخل وتعزيز فعالية السياسية المالية والنقدية.
- وجود علاقة طردية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، كما أن تعزيز الشمول المالي يحقق العدالة الاجتماعية خاصة بين الجنسين والحد من مستويات الفقر وتعزيز الرفاه الاجتماعي، مما يؤثر على أداء سوق العمل بالإيجاب، وتقليل المخاطر المصرفية.

ويبرز صندوق النقد الدولي أهمية الشمول المالي من خلال جملة من المحاور كالتالي:[3]

- المحور الاجتماعي: وهو ما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم

---

[1] قيس عبد الرزاق أحمد وآخرون، "توظيف برامج الشمول المالي لتحقيق تنمية مصرفية مستدامة دراسة تحليلية عن برامج الشركات العراقية المصرفية الضامنة والمانحة للقروض"، *مجلة الوارث العلمية*، المجلد الثالث، عدد خاص، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة وارث الانبياء، العراق، 2021، ص 132.

[2] صديقي أحمد، لوالبية فوزي، "مساهمة التعليم المالي في تعزيز الشمول المالي لتحقيق النمو الاقتصادي –دراسة تحليلية–"، *مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي*، المجلد الرابع، العدد الأول، جامعة تمنراست، 2023، ص83.

[3] أرشد عبد الأمير جاسم، "الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الاستراتيجي للمنظمات الخدمية –دراسة استطلاعية لعينة من القطاع المصرفي الخاص العراقي–"، *مجلة الكلية الاسلامية الجامعة*، العدد 49، الجامعة الاسلامية، النجف، العراق، 2018، ص 149.

- المحور الاقتصادي: إذ يساهم في النمو الاقتصادي بسبب ازدياد الكفاءة المالية
- المحور الاستراتيجي: حيث عمدت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهدافها الاستراتيجية القوية بسبب التحديات الكبيرة للجهات الرقابية التي نجمت جراء التطورات إذ تمثلت في النظر في كيفية المواءمة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي وبين الأهداف الثلاثة الأخرى المتعارف عليها وهي:

✓ الاستقرار المالي

✓ النزاهة المالية

✓ الحماية المالية للمستهلك

ثانيا: خصائص الشمول المالي:

يهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية بالطرق السهلة والبسيطة، وبأقل التكاليف مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول، فعلى مدى العقود القليلة الماضية ظهرت أنماط مختلفة من مقدمي الخدمات المالية تتيح إمكانيات جديدة للفقراء غير متعاملين مع البنوك، وتشمل هذه الجهات على منظمات غير حكومية، وجمعيات تعاونية ومؤسسات لتنمية المجتمعات المحلية وبنوك تجارية وحكومية، وشركات تأمين وشركات بطاقات الائتمان ومقدمي الخدمات السلكية واللاسلكية، والتحويل البرقي، مكاتب البريد، وغيرها من الأنشطة التي تتيح الوصول إلى منافذ البيع، وفي كثير من الحالات أصبحت نماذج الأعمال ومقدمي الخدمات الجديدة حيوية وفعالة بفضل الابتكارات التقنية ومنها انتشار استخدام الهواتف المحمولة في ارجاء العالم، وبالتالي تعزيز فكرة انتشار الشمول المالي، كما يساعد الشمول المالي أيضا من تمكين النساء من أسباب القوة الاقتصادية وزيادة الاستثمارات المنتجة والاستهلاك، ورفع الانتاجية والدخول، وزيادة الانفاق لأغراض الصحة الوقائية، كما يساهم في إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف دفع النمو الاقتصادي.[1]

المطلب الثالث: أهداف الشمول المالي وأقسامه

أولا: أهداف الشمول المالي:

يهدف الشمول المالي إلى تحسين فرص وصول واستخدام الخدمات المالية إلى كافة شرائح المجتمع بأسعار معقولة وبعدالة وشفافية، وتتمثل الأهداف الرئيسية من تطبيق الشمول المالي في:

[1] فضيل البشير ضيف، "واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر"، *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية*، المجلد السادس، العدد الأول، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020، ص 477.

1. **على مستوى الدولة:** تتمثل أهداف الشمول على مستوى الدولة في:[1]

- أن تكون التعاملات المالية للأفراد معروفة ومحددة بشكل واضح للدولة، بحيث ترتفع حصيلة الضرائب، ومنع التهرب الضريبي، إضافة إلى إلغاء الشيكات الحكومية، ليتجه المواطن للدفع الإلكتروني لتحقيق الشفافية والوضوح؛
- يساهم نظام التحصيل الإلكتروني في سرعة تحصيل إيرادات الدولة، وزيادة العمر الافتراضي للعملات الورقية عبر الحد من الحاجة لتداولها في الأسواق، ومن ثم توفير في تكلفة طباعة هذه العملات؛
- تخفيض تكاليف النقل والتأمين على النقدية من وإلى البنك المركزي؛
- دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حيث يساهم ذلك في انخفاض معدل التضخم، والحفاظ على قيمة القوة الشرائية للنقود، وانخفاض أسعار الفائدة على الإقراض في البنوك، وبالتالي زيادة تمويل استثمارات حقيقية التي تؤدي إلى زيادة فرص العمل.

2. **على المستوى الاجتماعي:** على المستوى الاجتماعي، يهدف الشمول المالي إلى تحقيق الأهداف التالية:[2]

- القضاء على الفقر؛
- تحقيق سبل العيش المستدامة؛
- حصول الطبقات ذات الدخل المنخفض على ما تحتاجه من خدمات مالية؛
- حماية الفقراء ومحدودي الدخل من الاستغلال عن طريق الوسائل غير الرسمية التي لا تخضع للرقابة وارتفاع اسعارها نسبيا.

3. **على مستوى القطاع المصرفي:**

- زيادة قدرة القطاع المصرفي على توسيع الاستثمارات من خلال التوسع في أجهزة الصراف الآلي، وانتشار الفروع البنكية ونقاط البيع، بالإضافة إلى تقديم خدمات مالية ملائمة وفقا لرغبات واحتياجات العملاء؛
- زيادة عدد المتعاملين في القطاع المصرفي يؤدى إلى زيادة السيولة البنكية، وهو ما قد ينعش الاقتصاد، فالسيولة التي يدخرها الفرد في بيته تمكنه وحده من الاستفادة منها، أما السيولة المودعة في البنك فتمكّن أطرافاً أخرى من الاستفادة منها واستثمارها بدلاً من بقائها دون استثمار؛

---

[1] آية عادل محمود عوض، "أثُر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك"، *مجلة الدراسات المالية والتجارية*، العدد الثالث، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر، 2021، ص 377.

[2] دينا مختار صابر هاشم، "أثر الشمول المالي على جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية"، *مجلة البحوث المالية والتجارية*، المجلد 23، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، مصر، 2022، ص 144.

- تعزيز قنوات اتصال فعالة بين القطاع المصرفي والعملاء، ومن ثم جذب أكبر عدد من العملاء؛
- جذب فئات محدودي ومتوسطي الدخل وليس هنا فحسب وإنما أيضا سكان المناطق النائية لتكون تعاملاتهم المالية مع القطاع المصرفي، ومن ثم تحسين ربحية ذلك القطاع وزيادة أسعار الأسهم في السوق مما ينعكس في النهاية على تعزيز الأداء المالي؛
- توسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة في التعاملات المالية.[1]

4. على مستوى العملاء:

- تقديم تسهيلات سداد إلكترونية تتسم بالكفاءة والمرونة وبتكاليف معقولة؛
- تزويد العميل بكافة المعلومات اللازمة في كل مراحل تعامله مع مقدمي الخدمات المالية؛
- زيادة الوعى والتثقيف المالي لديهم بما سيحقق لهم خيارات مالية مبنية على معلومات صحيحة؛
- الاهتمام بشكاوى العملاء والتعامل معها بحيادية وموضوعية؛
- امتلاك الفرد حساباً بنكياً، يوفر له سجلاً بنكياً يمكنه من الحصول على تمويل بنكي في حالات الطوارئ، أو حتى في حال أراد الحصول على تمويل لغرض الاستثمار؛
- الحد من مخاطر التعامل النقدي، حيث أن فقد المال النقدي أسهل من فقده في الحساب المصرفي، وهذه مشكلة تؤرق الدول النامية بشكل كبير، ولذلك فإن الكثير من الدول الأفريقية حالياً تشجع مواطنيها على إيداع أموالهم وادخارها في البنوك بدلاً من ادخارها في المنازل، وفى ذلك تخفيض لنسبة جرائم الأموال أيضاً.[2]

ثانيا: أقسام الشمول المالي: ينقسم الشمول المالي إلى جزئين هما:[3]

1- **الشمول المالي التقليدي**: يعتمد بدرجة أولى على البنوك وبطاقات الائتمان أي يقوم على توفير الخدمات المالية التقليدية وإيصالها لأكبر شرائح ممكنة في المجتمع.

2- **الشمول المالي الرقمي**: الذي يعتمد على التكنولوجيا وتقنياتها كشبكة الانترنت بالدرجة الأولى والأجهزة التكنولوجية الذكية

[1] آية عادل محمود عوض، مرجع سبق ذكره، ص 378.

[2] المرجع نفسه، ص 379.

[3] بوطالب عزيز، سفاري أسماء، "التكنولوجيا المالية كركيزة لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية"، *مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة*، المجلد الثامن، العدد الأول، 2023 ص 793.

المبحث الثاني: المقومات الأساسية للشمول المالي

يتناول هذا المبحث الركائز التي يقم عليها الشمول المالي، بالإضافة إلى المبادئ التي أقرتها مختلف الهيئات والمؤسسات، وأبعاده ومؤشراته.

المطلب الأول: ركائز الشمول المالي

يقوم الشمول المالي على ستة مرتكزات تتمثل في:

أولا: إمكانية الوصول للتسهيلات المصرفية: إن الركن الأول والأساسي للشمول المالي هو توسيع شبكة البنوك في الدولة للوصول إلى الشرائح السكانية المستبعدة مالياً، ويتم ذلك من خلال رسم خرائط لكل منطقة من مناطق الخدمة الفرعية (SSA) التي تلبي احتياجات 1000 – 5000 أسرة بشكل يتيح لكل اسرة الوصول إلى الخدمات المصرفية خلال 5 كيلومترات، كما أن توفير أنظمة الدفع الرقمية يؤدى إلى توسيع الحسابات والخدمات المالية حيث أن صناعة المدفوعات التقليدية تتطلب تكاليف عالية واستثمارات كبيرة في البنية التحتية مما أدى إلى تركز الاسواق وارتفاع الخدمات المالية، حيث أن توفير معظم خدمات الدفع التقليدية باستخدام البنية التحتية التقليدية مثل الفروع والوكلاء يؤدى إلى مزيد من رسوم التكاليف، كما أن تشغيل خدمات الدفع من قبل الشركات التي تتمتع بحصة كبيرة في السوق يؤدى الى الحفاظ على مستوى عالي من الرسوم.[1]

ثانيا: برنامج محو الأمية المالية Financial Literacy programme: هناك حاجة إلى محو الأمية المالية أو كما يطلق عليه البعض (التثقيف المالي) financial literacy في كلاً من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء فتزايد عدد وتعقيد المنتجات المالية، واستمرار التّحول في المسؤولية عن توفير الضمان الاجتماعي من الحكومات والمؤسسات المالية للأفراد أدى إلى زيادة الحاجة إلى زيادة المعرفة المالية. ومن هنا تأتي أهمية الركيزة الثانية للشمول المالي وهى إعداد الناس للتخطيط المالي والحصول على الائتمان، حيث يجب أن يكون الناس على دراية بمزايا الوصول الى النظام المالي الرسمي والمدخرات والائتمان وأهمية الدفع في الوقت المناسب وبناء تاريخ ائتماني جيد، وذلك لتمتد الخدمات المالية لمستوى اكثر شمولاً، حيث يعتبر محو الأمية المالية مهمة مساعدة لتعزيز الشمول المالي والتنمية المالية والاستقرار المالي. والتعليم المالي قد عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والشبكة الدولية للتعليم المالي بأنه العملية التي يقوم من خلالها المستهلكين أو المستثمرين الماليين بتحسين فهمهم للمنتجات المالية والمفاهيم والمخاطر المالية وذلك من خلال المعلومات والارشادات والنصائح الموضوعة من قبل الجهات المعنية.

---

[1] سهير محمود معتوق، إيمان حسن علي، هناء محمود سيد، "الشمول المالي"، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، المجلد 35، العدد 1، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2021، ص 87.

أما محو الامية المالية فهو: القدرة على الإلمام بالخدمات المالية وفهم منتجات السوق المالية، والمخاطر من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة أي أنه يشير إلى القدرة على إصدار أحكام مستنيرة واتخاذ قرارات فعالة بشأن استخدام وإدارة الأموال. فالمعرفة المالية تعتبر شرط هام للعمل بفعالية في المجتمع الحديث. ويجب على المؤسسات والهيئات التنظيمية أن تلعب دور هام في عملية محو الامية المالية فيجب عليها أن تقوم بالدعم المالي، وتنمية الموارد المالية داخلها، ودعم لقطاعات تعليمية محددة، وتقديم خبرات الخدمات المالية، والعمل مع الشباب، وتطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات، وإدخال الموظفين في الخدمات المالية.[1]

ثالثا: توفير الحسابات المصرفية الاساسية Providing Basic Banking Accounts: إن الركيزة الثالثة للشمول المالي هي توفير الحسابات المصرفية الاساسية لجميع المواطنين حيث يتيح الحساب المصرفي تلقي الاموال ودفع الفواتير فهو يساعد في الحصول على الاجور والمعاشات التقاعدية. ومع ذلك قد يكون هناك أفراد لديهم حسابات مصرفية متعددة او حسابات غير معلن عنها.[2]

رابعا: توفير الائتمان الجزئي Micro Credit availability : وفقا للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء the Consultative Group to the Poor Assist (CGAP) فإن التمويل الجزئي هو توفير الخدمات المالية الأساسية للفقراء ذوي الدخل المنخفض الذين يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية، وبالنسبة للمفوضية الأوروبية فإن معني الائتمان الجزئي ينفصل عن فكرة الفقر التي تتضمنها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، فهو قرض يتم تقديمه لدعم تطوير العمل الحر والمشاريع الصغيرة التي لها آثار اقتصادية تتمثل في خلق أنشطة تولد دخل وخلق فرص عمل وتنمية المشاريع الصغيرة وآثار اجتماعية تتمثل في الحد من الاقصاء الاجتماعي وزيادة الشمول المالي للأفراد، لذلك فإن توفير الائتمان الجزئي وإنشاء صندوق ضمان الائتمان لتغطية التخلف عن السداد في هذه الحسابات هو الركيزة الرابعة للشمول المالي.[3]

[1] سهير محمود معتوق، إيمان حسن علي، هناء محمود سيد، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[2] المرجع نفسه، ص 88.

[3] المرجع نفسه، ص 88.

خامسا: توفير التأمين الجزئي Micro Insurance: التأمين الجزئي هو حماية ذوى الدخل المنخفض من مخاطر محددة في مقابل مدفوعات الاقساط التامين التي تتناسب مع احتمالات وتكلفة المخاطر التي تنطوي عليها فهو مناسب للأشخاص ذوى الدخل المنخفض من حيث الأقساط والشروط والتغطية والتسليم، فالأفراد ذوي الدخل المنخفض يتسمون بالحياة في المناطق الريفية النائية والتي تتطلب قناة توزيع مختلفة لمنتجات التأمين، وغالبا ما تكون هذه الفئة غير ملمة بمنتجات التأمين، لذلك تكون في حاجة إلى طرق مختلفة في التسويق، كما تكون المخاطر اكبر بالنسبة لمنخفضي الدخل عن الأفراد ذوى الدخل المرتفع.[1]

سادسا: برامج معاشات القطاع غير المنظم: إن الركيزة السادسة تتمثل في تأمين دخل لكبار السن وذلك لتشجيع العمال على الادخار للاستفادة منه عند كبر سنهم، وهو نظام معاشات تقاعدية مشترك بين الحكومة والافراد وهناك بعض المزايا المرتبطة بنظام المعاشات غير المنظم وهي:[2]

- انها تعتبر ضمان للمستقبل فهي تقدم مستقبل مضمون لأي شخص يساهم في هذا البرنامج حيث سيتم القضاء على الاحباطات المرتبطة بكبر السن والتقاعد.
- حصول الأسرة على المال بعد سن التقاعد فبعد سن التقاعد لن يستطيع العائل القيام بأي عمل اقتصادي وعندها يكون هذا البرنامج قادر على تلبية الاحتياجات النقدية له.
- حاجة الافراد بعد التقاعد الى الراحة فهم يجدون صعوبة في الحصول على المال اللازم بالعمل في هذا السن.

المطلب الثاني: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه

أولا: أبعاد الشمول المالي: حسب مقرر المجموعة G20 للشمول المالي، تتمثل أبعاد الشمول المالي فيما يلي:

1- الوصول إلى الخدمات المالية: يتمثل بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى مدى قدرة افراد المجتمع للوصول إلى الخدمات المالية التي توفرها المؤسسات الرسمية.

هذا ما يعكس قدرة المؤسسات المالية لتوفير السلع والخدمات المالية، ويستلزم ذلك تحديد العوائق المحتملة التي تواجه المؤسسات المالية والعملاء عند الاستفادة من الخدمات المالية مثل فتح حساب مصرفي، الحصول على قرض، والتكاليف المترتبة على ذلك والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع)، أجهزة الصراف الالي ...الخ، للحصول على البيانات والمعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

[1] المرجع نفسه، ص 89.

[2] المرجع نفسه، ص 89.

وتعتبر قدرة الوصول الى الخدمات المالية الخطوة الأولى إلى الشمول المالي لأن حساب المعاملات يسمح للناس بادخار المال وإرسال المدفوعات واستلامها ما يجعل حساب المعاملات بمثابة بوابة الخدمات مالية اخرى، وهذا هو السبب في أن ضمان وصول الاشخاص في جميع انحاء العالم في حساب المعاملات هو محور مبادرة مجموعة البنك الدولي للشمول المالي.[1]

2- **استخدام الخدمات المالية:** يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، ويمكن قياس بعد استخدام الخدمات المالية من خلال المؤشرات التالية:[2]

- نسبة البالغين الذين يملكون نوع واحد على الأقل من الحسابات المصرفية، كحساب وديعة منتظم؛
- نسبة البالغين الذين يملكون نوع واحد على الأقل من الحسابات المصرفية، كحساب ائتمان منتظم؛
- عدد مستخدمي سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين؛
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية او دولية؛
- نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك حسابات مصرفية رسمية؛
- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع؛
- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

[1] بن ديدة ميادة، بوسماحة محمد، "أثر البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2004-2019"، *مجلة البشائر الاقتصادية*، المجلد العاشر، العدد الأول، جامعة بشار، الجزائر، 2024، ص 82.

[2] حنين محمود حسن موسى، "أثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية الأردنية"، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة إربد الأهلية، الأردن، 2022، ص 18.

3- **جودة الخدمات المالية:** على مدى 30 سنة الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية مما تطلب تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، حيث لا يزال مشكل الوصول إلى الخدمات المالية قائما، فبناءا على هذا فإن عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي حيث يتطلب إجراء دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ اجراءات واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة للأفراد.

وبعد الجودة للشمول المالي ليس بعدا واضحا ومباشرا، حيث توجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل: تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، ...إلخ، بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية وشفافية المنافسة في السوق وأيضا ثقافة المستهلك.[1]

الشكل رقم01-01: أبعاد الشمول المالي

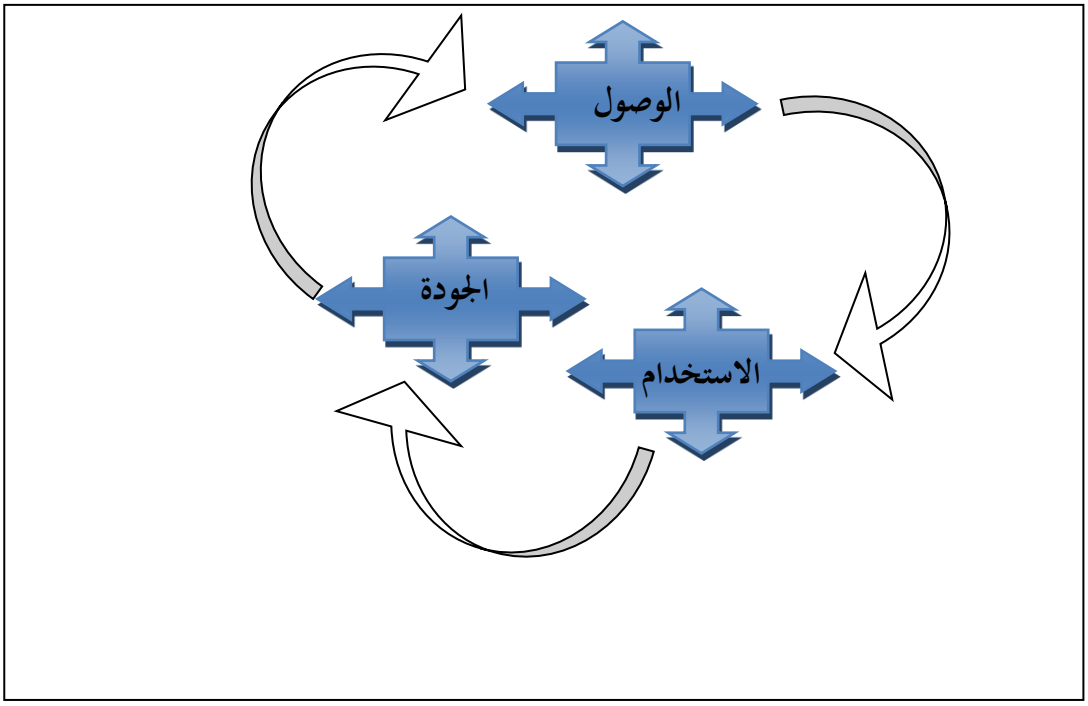

المصدر: رسول حميد، مولوج رمضان، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 2004-2019، باستخدام نموذج ARDL، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد السابع، العدد الأول (خاص)، 2023، ص 137.

[1] حدة بوتبينة، "أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء البنوك التجارية الجزائرية"، مجلة معارف، المجلد 17، العدد الثاني، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2022، ص 290.

ثانيا: مؤشرات قياس الشمول المالي: من أجل تحديد مدى نجاح الشمول المالي في تحقيق أهدافه، فإنه تتوفر مجموعة من المؤشرات التي تقيسه، وفي حالة عدم إيفائه بالمطلوب فإنه يحتاج إلى مجموعة من المتطلبات الأساسية لتعزيزه حدد البنك الدولي مجموعة من المؤشرات تقيس مستوى الشمول المالي في بلد ما وهي:[1]

1- **استخدام الحسابات المصرفية:** تركز المجموعة الأولى من المؤشرات على الحسابات الرسمية، آليات استخدام هذه الحسابات، الغرض من هذه الحسابات، حواجز أمام استخدام الحساب وبدائل الحسابات الرسمية.

2- **الادخار:** تركز المجموعة الثانية من المؤشرات على سلوك الادخار، حيث ستكشف هذه المؤشرات استخدام طرق الادخار المجتمعية وانتشار ثقافة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية.

3- **الاقتراض:** المجموعة الثالثة تركز على مصادر الاقتراض (الرسمية وغير الرسمية) ، أغراض الاقتراض، واستخدام بطاقات الائتمان.

المطلب الثالث: مبادئ الشمول المالي:

قامت مجموعة G20 سنة 2010 بتقديم مجموعة من المبادئ التي تبنتها الدول الأعضاء من أجل إعداد استراتيجيتها الوطنية للشمول المالي، وتتمثل هذه المبادئ في:[2]

أولا: القيادة (Leadership): تتضمن غرس الالتزام الحكومي الواسع والصريح تجاه الشمول المالي للمساعدة في تخفيف وطأة الفقر، من الناحية العملية يعني ذلك أن الحكومات الأكثر نجاحا هي الأكثر دعما للشمول المالي، عن طريق معالجة قضايا السياسة العامة والتنظيمية ذات الصلة بالابتكار وحماية المستهلك، تسيير مناهج جديدة ومناهج تعاونية للمحافظة على سلامة النظام المالي.

ثانيا: التنوع (Diversity): يقصد بها تنفيذ منهج السياسات التي تشجع على المنافسة وتتيح الحوافز المستندة إلى أوضاع السوق لتوفير الوصول المستدام للخدمات المالية، مع استخدام مجموعة واسعة من الخدمات ميسورة التكاليف، فضلا أن هذه السياسات توفر مجموعة متنوعة من جهات تقديم الخدمة.

ثالثا: التطوير (Development): يتضمن تشجيع التطور التكنولوجي والأدوات المؤسسية كوسيلة لتوسيع نطاق الوصول إلى النظام المالي، مع الإشارة إلى نقاط الضعف في البنية الأساسية.

---

[1] مرسلي نزيهة، "أثر الاستثمار في رأس المال البشري على تعزيز الشمول المالي في بعض الدول العربية للفترة 2004-2019"، *مجلة إضافات اقتصادية*، المجلد السادس، العدد الثاني، جامعة غرداية، 2022، ص 153.

[2] عبد الوهاب صخري، سمية بن علي، "التكنولوجيا المالية كبديل تمويلي مستحدث لإرساء الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة*، المجلد الثامن، العدد الأول، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2023، ص 437.

رابعا: الحماية (Protection): يقصد بها وجود عناصر شاملة لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها، بين الحكومة ومقدمي الخدمات المالية والمصرفية ومستخدمي هذه الخدمات.

خامسا: التمكين (Empowerment): يقصد به العمل على محو الأمية المالية للأفراد، لتحقيق الاستفادة المثلى من الخدمات المالية، لذلك لابد من تطوير وتمكين قدراتهم وثقافتهم المالية.

سادسا: التعاون (Cooperation): المقصود به هو إيجاد محددات واضحة تقوم على التنسيق داخل القطاع الحكومي وتشجيع الاستشارة والشراكة داخله ومع الشركاء الآخرين خارج القطاع، حيث يجب تحديد المؤسسة التي تقود وتنسق مع الجهات الحكومية الأخرى وتنظم عمليات الشراكة لتحديد دور كل طرف بالمجموعة بشكل بارز.

سابعا: المعرفة (Knowledge): يعني توفير بيانات كافية واستخدامها لإنشاء سياسة تستند على أدلة وأدوات قياس من الجهة الرقابية ومزودي الخدمات والمنتجات المالية، حيث أن توفر البيانات المناسبة والموثوقة يعتبر أمرا ضروريا لعملية تصميم وإعداد سياسة الشمول المالي.

ثامنا: التناسب (Proportionality): هو وضع واعتماد سياسة وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات والمنتجات المالية المبتكرة، يجب أن تكون مبنية على أسس سد الفجوة وتذليل المعوقات في التشريعات الحالية.

تاسعا: الإطار العملي (Framework): يستند الإطار العملي العام على المعايير والممارسات الدولية الفضلى، حيث يتم تصميم تلك المعايير بطريقة تتناسب مع ظروف الدول المختلفة.

وفي سنة 2020 أصدرت المجموعة المبادئ التوجيهية رفيعة المستوى بشأن سياسات الشمول المالي الرقمي للشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتتوزع على أربع مجموعات رئيسية كالتالي:[1]

[1] معروق محمد شعيب، رحايلية سيف الدين، "استراتيجيات دعم وتحقيق الشمول المالي في الدول العربية: دراسة حالة استراتيجية مصرف لبنان المركزي"، *مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية*، العدد التاسع، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر، 2022، ص 86.

- **ضمان بنية تحتية مالية رقمية مرنة ومسؤولة:**

- **المبدأ الأول:** دعم تطوير بنية تحتية رقمية آمنة ومسؤولة يسهل الوصول إليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل البيني، وضمان تنافسية المؤسسات المالية.
- **المبدأ الثاني:** تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائمة للاحتياجات وذات الكلفة المقبولة مع ضمان تقديم هذه الخدمات بما يتماشى مع المتطلبات الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وإجراءات العناية الواجبة للعملاء ونظام الهوية الرقمية.

- **تعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة:**

- **المبدأ الثالث:** تحسين توافر ودقة البيانات فيما يتعلق بالنفاذ إلى المنتجات والخدمات المالية الرقمية واستخداماتها.
- **المبدأ الرابع:** دعم تبني السياسات والمبادرات التي تستهدف زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجيات الوطنية.

- **تعزيز النمو الشامل من خلال إطار تنظيمي ممكن للخدمات المالية الرقمية:**

- **المبدأ الخامس:** دعم الإصلاحات التنظيمية والقانونية التي تحد من عدم المساواة في الوصول إلى خدمات المالية الرقمية، التي ينتج عنها عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.
- **المبدأ السادس:** النظر في تطوير إطار تنظيمي يدعم الابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص.

- **تعزيز المعرفة الرقمية والمالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر المحتملة:**

- **المبدأ السابع:** تعزيز الثقافة المالية والتجارية والرقمية وبناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي بالاستفادة من انتشار التقنيات.
- **المبدأ الثامن:** دعم إجراءات حماية العملاء المالية، بما في ذلك حماية البيانات، بما يلبي احتياجات الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: آثار الشمول المالي، معيقاته، ومتطلبات تعزيزه

للشمول المالي آثار متنوعة على مختلف الاقتصاديات والمجتمعات وجميع القطاعات في الدول، غير أنه تواجهه مجموعة من العراقيل والتحديات والتي قد تعيقه ويبوء بالفشل في تحقيق أهدافه مما يستلزم متطلبات تعززه أكثر في سبيل تحقيق أهداف الاقتصاد.

المطلب الأول: آثار الشمول المالي

تتوزع المستويات التي يؤثر فيها الشمول المالي على ثلاثة قطاعات وهم:[1]

أولا: الأسر والأفراد: الشمول المالي بالنسبة لهم هو القدرة على الادخار والاقتراض والإقراض، ما يعني وفرة الأموال عند الطوارئ من جهة ووجود مرونة في الانفاق من جهة أخرى، بالإضافة إلى الحصول على التأمينات، كما يوفر لهم فرص للاستثمار باعتبارهم أصحاب رؤوس أموال.

ثانيا: الشركات وقطاع الأعمال: يعني الشمول المالي لهم فرص الاقتراض والحصول على التمويلات اللازمة لتمويل الاستثمارات، ومن ثم النمو والتوسع وتحقيق الأرباح ما يدعم أهداف الاستقرار والاستمرارية.

ثالثا: الدولة: حيث يسمح الشمول المالي لها بتخصيص الموارد وتنويع الأنشطة الاقتصادية، توفير وسائل دفع جديدة وتحسين التنافسية وزيادة كفاءة السوق ما يعمل على جذب رؤوس الأموال للاستثمار سواء في شكل مدخرات وطنية أو تدفق لرأس المال الأجنبي وما ينجم عنه من استثمارات مباشرة وغير مباشرة، الشيء الذي سيعمل على خلق فرص العمل وتنشيط الاقتصاد من جهة، وتحقيق استقرار النظام المالي من خلال دمج الفئات التي كانت تغذي السوق غير الرسمي.

بالإضافة إلى ذلك فإن للشمول المالي آثار متنوعة تتمثل في:[2]

- حماية المدخرات: حيث أن اغلب مدخرات الفقراء مبالغ بسيطة داخلة تحت قوانين المصرف المركزي في حماية الودائع عند خسارة البنك أو إفلاسها، كما أن المبالغ المودعة في البنوك تكون محمية من السرقات والكوارث الطبيعية التي تحدث وتهدم معها المنازل البسيطة التي يسكنها الفقراء؛
- تسديد الفواتير؛
- دفع الأجور؛

[1] بوطالب عزيز، سفاري أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 795.

[2] القرة داغي بهناز علي، "الشمول المالي: دولة قطر أنموذجا"، *مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية*، المجلد الثاني، العدد الأول، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي، لندن، بريطانيا، 2017، ص39.

- إدارة أفضل لمزارعهم ومشروعاتهم الصغيرة؛
- التنمية الاجتماعية: تعرف التنمية الاجتماعية عند BILANCE بأنها: تعزيز مجتمع مستدام تليق بكرامة الإنسان من خلال تمكين الفئات المهمشة من الرجال والنساء للاضطلاع بمهمتها في تنمية المجتمع لتحسين وضعها الاجتماعي والاقتصادي، وللحصول على مكانها الصحيح في المجتمع، تعريف يشير بوضوح إلى تأثير الاستقلال المالي للأقل حظا وللمواطنين المهمشين في البالد على التنمية الشاملة للمجتمع
- التنمية البشرية: حيث يتم قياس مؤشر التنمية البشرية من ثلاثة أبعاد وهي: طول العمر، المعرفة ومحو أمية الكبار، مستوى معيشي لائق من خلال مستوى دخل مناسب، وهذه المؤشرات هي نفسها محددات الشمول المالي.
- تحقيق الاستقرار المادي: "هناك علاقة مباشرة بين الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي في البلد، حيث من الصعب استقرار النظام المالي من دون الشمول المالي، حيث من الصعب تصور وجود استقرار عندما تكون هناك فئة كبيرة اجتماعية واقتصادية مستبعدة مالياً، وهناك تقدم بطي نحو المزيد من الشمول المالي في السنوات الأخرى.
- الاتصال بالقطاعات الفقيرة بشكل رسمي يمكنهم من المساهمة في الاقتصاد بشكل أوسع.
- يمكن تتبع بدقة التدفقات المالية مما يؤدي إلى معاملات أكثر أمنا واسرع وكذلك الحد من الفساد والسرقة.
- توفر هذه المعاملات خلفية تاريخية للبنوك يمكنها من تطوير منتجاتها بشكل تكون فيها أكثر ملائمة لاحتياجات العملاء والتدفق النقدي وإدارة المخاطر، بما في ذلك أسعار رسوم الخدمات والمعاملات الصغيرة.
- الأجور والمساعدات الحكومية إذا تمت عن طريق البنوك فإنها تمنح المرأة مزيد من السلطة المالية داخل الأسرة.
- توفير الخدمات المصرفية من خلال الهواتف المحمولة وتوفير أنظمة الدفع القوية والمفتوح مع تكلفة قليلة وخاصة للفقراء يؤدي إلى زيادة قدرة الفقراء على استيعاب الصدمات واغتنام الفرص المدرة للدخل
- توليد الكفاءة في الاقتصاد من خلال الربط الرقمي والإلكتروني لأعداد كبيرة من الفقراء وذوي الدخل المحدود بمقدمي الخدمات المالية والخدمات الحكومية والشركات.
- تقليل الوقت والمال للفقير الجراء المعاملات المالية.

المطلب الثاني: معيقات الشمول المالي وتحدياته

على الرغم من التقدم النسبي الذي أحرزته بعض الدول في مجال تعزيز الشمول المالي، إلا أن هذا المسار لا يزال يواجه العديد من العراقيل التي تحد من فاعليته وانتشاره، خصوصًا في الدول النامية.

أولا: معيقات الشمول المالي: تتمثل معيقات الشمول المالي فيما يلي:

1- معيقات العرض: دائما ما تسعى المؤسسات المالية إلى تحقيق أكبر ربح ممكن من خلال تقديم خدماتها المختلفة، وفي سبيل تحقيقها لهذا الهدف تعمل على جذب العملاء الأكثر ثراء (أصحاب الدخول المرتفعة ذوي الملاءة المالية) لأنهم يحققون لهم أرباحاً مرتفعة، وعلى النقيض تهرب تلك المؤسسات من التعامل مع اصحاب الدخول المتدنية لأنهم يحققون لهم أرباح متدنية.

وفيما يخص التوزيع الجغرافي للمؤسسات المالية الرسمية، نجد أن هناك ضعف كبير في فروع تلك المؤسسات في المناطق النائية وبالقرب من اصحاب الدخول البسيطة، وبالتالي هذه الطوائف لا تتوافر لهم التسهيلات والخدمات المالية في النطاق الجغرافي لهم مما يضطرهم إلى اللجوء للمصادر غير الرسمية.

وإن حدث وتمكن أصحاب الدخول البسيطة الوصول للمؤسسات المالية الرسمية سيواجه هذه الطائفة عائق جوهري ويتمثل في عدم ملاءمة المنتجات المالية لتلك المؤسسات مع متطلبات تلك الطبقة البسيطة من ذوي الدخل المنخفض وعدم الملاءمة قد يتمثل في (تكلفة التمويل، أو شروطه أو أنظمة إجراءات السداد، ..الخ)

وغياب مفهوم العائد الاجتماعي لدى أغلب المؤسسات المالية جعلتها تغيب عن ساحة محدودي الدخل أو أصحاب الدخول المتدنية وأصحاب المشروعات الصغيرة لضعف العائد المادي، وهذا غير حقيقي لأن هناك مشاريع صغيرة ومتوسطة ريادية ذات عائد مادي كبير.[1]

2- معيقات الطلب: قد يكون القصور في تقديم الخدمات المالية راجع لمستهلكي الخدمات المالية (طالب الخدمة) وليس مقدمها فقط (المؤسسات المالية)، فالجهل وعدم المعرفة من جانب فئة كبيرة في المجتمع بطبيعة الخدمات المالية ووظائف المؤسسات المالية، فضلاً عن عدم المقدرة للوصول إلى المؤسسات المالية، وذلك لصعوبات قد تتعلق بالبعد المكاني وعدم وجود وسيلة مناسبة للوصول، وقد يلجأ بعض العملاء إلى طلب

[1] سعدوني محمد محروس، "الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة دراسة تحليلية لواقع الدول العربية"، *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، العدد 52، جامعة المنوفية، مصر، 2020، ص 213.

الخدمات الرسمية من القنوات غير الرسمية لاعتقادهم بوجود العديد من الفوائد سواء من حيث التكاليف أو الثقة او الراحة.

وقد يكون من ضمن المعوقات من جانب الطلب المستهلك – هناك فئة من السكان غير نشطين اقتصادياً، وليس لديهم الرغبة في الدخول لدورة الإنتاج، وحتى من لديه نشاط اقتصادي يتعامل بشكل كامل بالاقتصاد النقدي، أي أنهم يستخدمون النقد والأصول المالية كالذهب أو الأسهم أو تقديم القروض النقدية، أو أخذها بشكل غير رسمي من مقرضي الأموال لتلبية احتياجاتهم المالية، ولكن هذه الطريقة غير آمنة ومكلفة ومعقدة الاستخدام وتوفر موارد محدودة في حالة حدوث أي مشكلة سواء عجز أو مشكلة اقتصادية تتعلق بالمشروع، وطبقاً لتقارير ودراسات البنك الدولي فإن الوصول إلى التمويل في اللحظات الحرجة له أثر في تحديد قدرة الأسرة على الخروج من الفقر أو عدم الرجوع إليه، وحيث أن النظام المصرفي الحالي يسعى إلى أن يكون كافة تعاملاته الكترونية رقمية لأن تكلفتها بالنسبة للمؤسسة ضئيلة أما التعامل النقدي مكلف للبنوك من حيث تكلفة شركات المرافق المرتبطة به من نقل وتخزين.[1]

بالإضافة إلى ذلك فإن للشمول المالي معوقات أخرى يمكن حصرها في:[2]

- ضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشمول من أجل التعريف بالفوائد التي ستعود على المواطن والدولة في حالة تطبيقه؛
- نقص الثقافة المالية أي ارتفاع مستوى الأمية المالية التي يترتب عليها جهل بعض المواطنين بالخدمات المصرفية والمالية؛
- تدني مستوى دخل المواطنين بشكل لا يسمح التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية؛
- ارتفاع تكاليف المعاملات وانعدام الضمانات اللذان يعتبران حاجزين هامين أمام الفقراء للحصول على الخدمات المالية من المؤسسات المالية الرسمية وبالتالي لجوئهم للائتمان البديل المقدم من القطاع المالي غير الرسمي مثل الأهل والأصدقاء وأصحاب المحلات التجارية والمرابين؛
- الافتقار إلى بنية تحتية مالية متينة في بعض الدول منها العربية والتي تحد من فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفأة للاستعلام الائتماني والرهونات والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين؛
- ضعف دور الصيرفة الاسلامية في إعطاء دفع للشمول المالي؛

[1] سعدوني محمد محروس، مرجع سبق ذكره، ص 214.

[2] بايس الأميرة نزيهة، "كلاخي لطيفة، استراتيجيات الشمول المالي في ظل جائحة كورونا كوفيد 19 تجارب دولية ناجحة الفيليبين، الهند أنموذجا"، *مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال*، المجلد السابع، العدد الأول، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2023، ص 27.

- غياب التصنيف المالي والقانوني المحدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر خاصة في الدول العربية.

ثانيا: تحديات الشمول المالي: أظهرت العديد من الدراسات وجود مجموعة من العوامل المشتركة التي تعيق انتشار أو اتساع رقعة الشمول المالي في العدد من دول العالم، وترتكز معظم هذه المعوقات هذه المعيقات في أبواب رئيسية كمحدودية الدخل والاعتبارات الشخصية والدينية والمجتمعية، وارتفاع تكلفة فتح الحساب أو المصاريف المرتبطة به، أو الأمور التنظيمية كالوثائق المطلوبة لامتلاك الحساب، ومن جهة أخرى أشار التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2012، إلى وجود عدد من التحديات التي تواجه النظم المالية للدول العربية وتعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية ويتمثل أبرز هذه التحديات فيما يلي:[1]

عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة الأخيرة فلا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل، والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفئة للاستعلام الائتماني والرهانات والاقتراض المضمون وضمان حقوق الدائنين؛

- ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب الركز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات؛
- غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية حيث تسجل كمنظمات غير حكومية وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة المواد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض؛
- بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية وبوجه خاص أسواق السندات وصكوك بما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد احتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.

[1] وسام حسيني، محمد رتيعة، "أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل خلال الفترة 2011-2017"، *مجلة الاقتصاد والتنمية*، المجلد الثامن، العدد الأول، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، ص 36.

المطلب الثالث: متطلبات تعزيز الشمول المالي

إن التحول إلى مجتمع غير نقدي يحتاج إلى تظافر الجهود على مستوى المجتمع من أجل تذليل العقبات التي تحول دون ذلك، حيث يؤدى هذا التحول إلى تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم خيارات للتحصيل والسداد تتسم بالكفاءة والتنوع والمرونة، ولضمان تحقيق ذلك لا بد من المتابعة المستمرة وقياس ما تم ومقار نته بما يجب أن يكون، حيث إن الواقع العملي قد يوضح أن نسبة التوسع في تطبيق الشمول المالي مقارنة بنسبة الزيادة السكانية ونسبة التطور التكنولوجي، قد تعتبر نسبة انجاز غير مرتفعة مما يستلزم تضافر جهود المجتمع ككل من أجل تبنى الشمول المالي، وتتضمن المتطلبات الرئيسية للشمول المالي ما يلى:[1]

- دراسة السوق المصرفي دراسة جيدة ومتجددة لمعرفة مدى جدوى الخدمات المصرفية الموجودة حاليا ومدى تناسبها مع فئات المجتمع.
- دراسة مطالب واحتياجات السوق من خدمات مصرفية لتحقيقها على أرض الواقع.
- العمل على إطلاق خدمات جديدة تغطى كافة الاحتياجات المصرفية لكافة فئات المجتمع.
- متابعة العملاء ومدى رضائهم عن الخدمات المتاحة، وتوفير كل المعلومات التي يحتاجونها عن حساباتهم.
- توفير الخدمات الاستشارية للعملاء ومساعدتهم في اختيار الخدمات الأكثر ملائمة لهم والتي تساعد على إدارة أموالهم بطريقة سليمة.
- العمل على تفعيل دور الجهات الرقابية المختلفة مما يكسب ثقة العملاء بالخدمات المقدمة

ويمكن تحديد أهم متطلبات تعزيز الشمول المالي فيما يلي:[2]

أولا: تطوير البنية التحتية: وذلك من خلال:

- توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم الشمول المالي؛
- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، وبالأخص للتمويل المتناهي الصغر؛
- تطوير نظم الدفع والتسوية.

[1] آية عادل محمود، مرجع سبق ذكره، ص 380.

[2] دهبي ريمة، "دور تكنولوجيا سلاسل الكتل في تعزيز الشمول المالي مع الإشارة للمبادرة العربية للشمول المالي FIARI"، *مجلة دراسات اقتصادية*، المجلد 17، العدد الثالث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2023، ص 256.

ثانيا: التثقيف المالي: حيث يعتبر التثقيف المالي خطوة أساسية ومحورية نحو تحقيق الشمول المالي، كما أصبحت الثقافة المالية في العالم إجراء احترازي ومكمل رئيسي لسلوكيات القطاع المالي وبالتالي ضمان تحقيق الشمول المالي

وقد عرفت منظمة OCDE والشبكة الدولية للتثقيف المالي INFE بأن التثقيف المالي هو العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين لمفهوم الخدمات والمنتجات المالية المتوافرة والمخاطر المصاحبة لها.

ثالثا: مواكبة تطورات التكنولوجيا الحديثة: ويشمل ذلك المعاملات المالية بين المؤسسات المالية والأفراد والشركات التجارية والحكومية وذلك لأجل الاستفادة من هذه التكنولوجيا لزيادة الربحية وتخفيض التكاليف التشغيلية.

خلاصة

يتّضح من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل أن الشمول المالي يُعد ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد وتعزيز نموه، لما له من أثر مباشر في تحسين مستوى معيشة الأفراد، وتوسيع قاعدة الاستفادة من الخدمات المالية. إذ يسهم في تسهيل الوصول إلى هذه الخدمات لجميع فئات المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية.

فالشمول المالي يُعتبر عنصرًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تمكين الأفراد والمجتمعات من استخدام الأدوات المالية الرسمية بما يعزز من استقرارهم الاقتصادي ويحسن من جودة حياتهم. ولمواجهة التحديات التي تحول دون تحقيق شمول مالي فعّال، تُعد الجهود التشاركية بين الحكومات، والمؤسسات المالية، والتكنولوجيا ضرورة ملحّة، عبر تبني استراتيجيات شاملة ومتكاملة. ومن خلال ذلك، يمكن إحراز تقدم ملموس نحو تعميم الشمول المالي وبناء مستقبل أكثر عدلاً واستدامة.

الفصـــل الثـــاني

الشمول المالي في الدول العربية والجزائر: بين الواقع والمأمول

تمهيد

لقد أصبح تعزيز الشمول المالي أولوية على أجندات السياسات العامة في العديد من دول العالم، لا بوصفه هدفًا اقتصاديًا فحسب، بل باعتباره أداة فعّالة للحد من الفقر، ومواجهة الإقصاء الاجتماعي، وتعزيز تمكين المرأة والشباب. وفي هذا الإطار، بدأت الدول العربية بدورها في الانخراط بشكل متزايد في النقاشات الدولية حول الشمول المالي، مدفوعة بتحديات داخلية تتعلق بتفاوت التنمية بين المناطق، واتساع حجم الاقتصاد غير الرسمي، وضعف مشاركة بعض الفئات المجتمعية في النظام المالي الرسمي.

ورغم التفاوت بين الدول العربية في مدى تقدمها على هذا الصعيد، إلا أن القاسم المشترك بينها يتمثل في الحاجة إلى إصلاحات هيكلية تُعيد تشكيل العلاقة بين الأفراد والمؤسسات المالية، وتضمن وصولاً أكثر إنصافًا وشمولية للخدمات المالية. وتُعد الجزائر نموذجًا يعكس هذه التحديات والآمال معًا، فهي بلد يتمتع بمقومات بشرية واقتصادية هائلة، لكنه لا يزال يواجه العديد من العقبات في سبيل بناء نظام مالي أكثر شمولًا وعدالة.

ومن هذا المنطلق تبرز أهمية التعمق في واقع الشمول المالي في العالم العربي عمومًا، واستكشاف الحالة الجزائرية بشكل خاص، لفهم ما تحقق، وما ينبغي تحقيقه، في سبيل بناء اقتصادات عربية أكثر شمولًا وإنصافًا. وذلك عبر العناصر التالية:

- **المبحث الأول: واقع الشمول المالي في الدول العربية**
- **المبحث الثاني: تجارب دول عربية في الشمول المالي**
- **المبحث الثالث: الشمول المالي في الجزائر**

المبحث الأول: واقع الشمول المالي في الدول العربية

بدأ الاهتمام بالشمول المالي في الدول العربية يتزايد في السنوات الأخيرة، مدفوعًا بالحاجة إلى معالجة تحديات مثل الفقر، والبطالة، والاقتصاد غير الرسمي، إلى جانب التطورات السريعة في التكنولوجيا المالية، وسيتناول المبحث التالي تحليل الشمول المالي عربيا وأسباب ضعفه وكذلك آفاقه

المطلب الأول: تحليل الشمول المالي في الدول العربية وآليات توسعه

شهد مفهوم الشمول المالي اهتمامًا متزايدًا في السياسات الاقتصادية العربية خلال السنوات الأخيرة، ومع ذلك، فإن درجة التقدم في هذا المجال تختلف من دولة عربية إلى أخرى، مما يستدعي تحليل واقع الشمول المالي في المنطقة العربية وتقييم مدى فعالية الجهود المبذولة لتوسيع نطاقه.

أولا: تقييم مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية: بالرغم من الزيادة الملحوظة في ملكية الحسابات في جل الدول العربية بين عامي 2011 و2017، إلا أن هناك تبايناً كبيراً بين الدول.

ففي العام 2017 سجلت دول الخليج نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ خصوصا في الإمارات العربية المتحدة 88.2 ، والبحرين 83% ، والكويت عند 80%، في حين لم تتجاوز نسبة 25 % في كل من اليمن، وجيبوتي، والسودان، وموريتانيا، وجزر القمر، والعراق، وسوريا.

وسجلت الإمارات العربية المتحدة الارتفاع الأكبر في نسبة الشمول المالي في المنطقة العربية، حيث ارتفعت ملكية الحسابات من 59.7% عام 2011 إلى 88.2% عام 2017، تليها السعودية من 46.4 % عام 2011 إلى 71.7 % عام 2017، ثم مصر التي شهدت ارتفاعاً في ملكية الحسابات من 9.7% عام 2011 إلى 32.8% عام 2017.

أما في العراق، فبلغت نسبة الشمول المالي 22.7 % عام 2017 مقابل 10.6 % عام 2011، وسجل هذا التحسن بفضل إجراءات المصارف المتمثلة بتطوير خدماتها المقدمة للفئات متوسطة الدخل من خلال توطين رواتب الموظفين ومنح المزيد من القروض، فضلا عن تزايد عدد شركات الدفع الإلكتروني.[1]

[1] معروق محمد شعيب، رحايلية سيف الدين، واقع الشمول المالي في الدول العربية ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، المؤتمر الدولي حول مستقبل المالية الإسلامية في ظل التحولات الرقمية والتكنولوجيا المالية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، يوم 2021/10/27، ص 224.

شكل رقم: 02-01: نسبة المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاما ويمتلكون حسابا في مؤسسة مالية رسمية لدى الدول العربية

المصدر: بيانات البنك الدولي FINDEX 2017

والملاحظ أن هناك تحسن في نسب الشمول المالي لدى النساء، خصوصاً في السعودية، حيث ازدادت ملكية الحسابات بين النساء بشكل كبير من 15.2 % عام 2011 إلى 58.2% عام 2017، وفي الإمارات من 47.2 % إلى 76.4%، وفي البحرين من 48.8% إلى 75.4%، وفي مصر من 6.5% إلى 27% من جهة أخرى مازالت النساء تعاني من الإقصاء في كل من اليمن وجيبوتي والسودان وموريتانيا وفلسطين والمغرب والعراق، حيث يملك أقل من 20% من هم حسابات في مؤسسات مالية رسمية، أما في اليمن فتنخفض هذه النسبة إلى أقل من 2 %.[1]

[1] معروق محمد شعيب، رحايلية سيف الدين، استراتيجيات دعم وتحقيق الشمول المالي في الدول العربية: دراسة حالة استراتيجية مصرف لبنان المركزي، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد التاسع، 2022، ص 83.

شكل رقم 02-02: الفجوة بين الجنسين في الدول العربية مقارنة بدول العالم

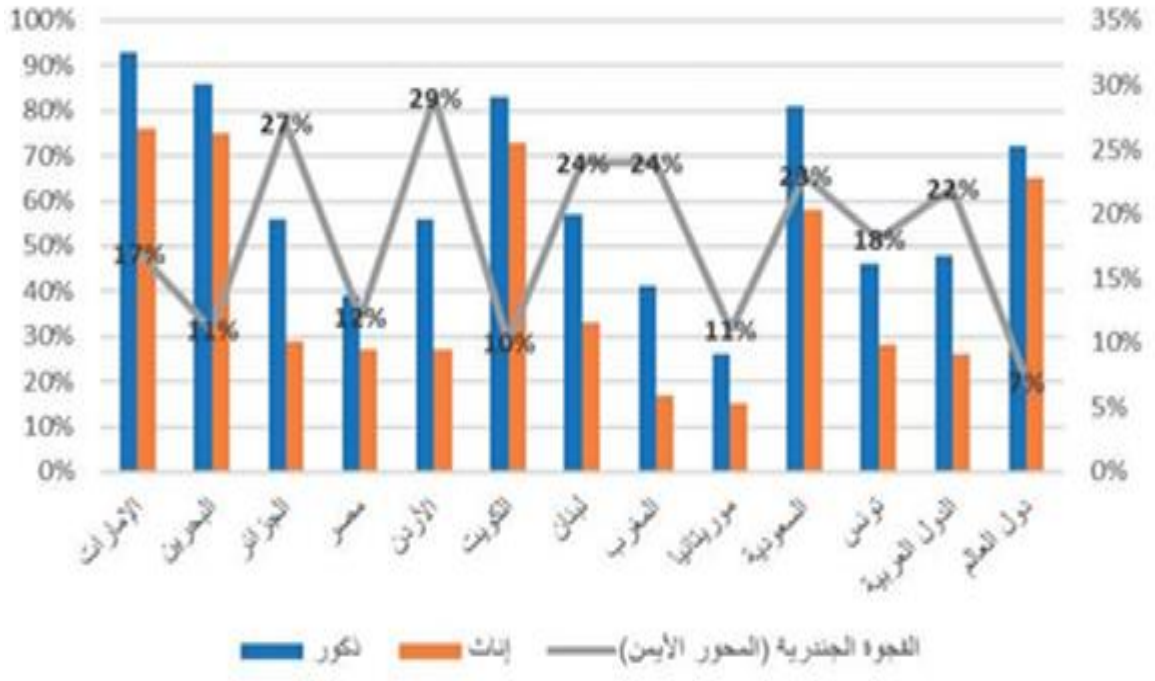

المصدر: بيانات البنك الدولي FINDEX 2017

يبين الشكل أعلاه أن الذكور يمتلكون حسابات ضعف ماتمتلكه النساء تقريباً في معظم الدول العربية، فرغم وجود تحسن ملحوظ في دول الخليج إلا أن الفجوة بين الجنسين لاتزال كبيرة خصوصا بدول المغرب العربي بالإضافة إلى لبنان والأردن الذي سجلت فيه أكبر نسبة، فالمرأة العربية تعاني بشكل عام من صعوبة الوصول إلى القنوات المالية الرسمية أكثر من الرجال نتيجة الحواجز الهيكلية، والعقبات التنظيمية وبالتالي تفتقر إلى الأدوات المالية الأساسية اللازمة لتملك الأصول والتمكين الاقتصادي.[1]

[1] معروق محمد شعيب، رحايلية سيف الدين، واقع الشمول المالي في الدول العربية ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، مرجع سبق ذكره، ص 227.

شكل 02-03: سلوك الاقتراض لدى المنطقة العربية ممن أعمارهم تزيد عن 15 عام 2014- 2017

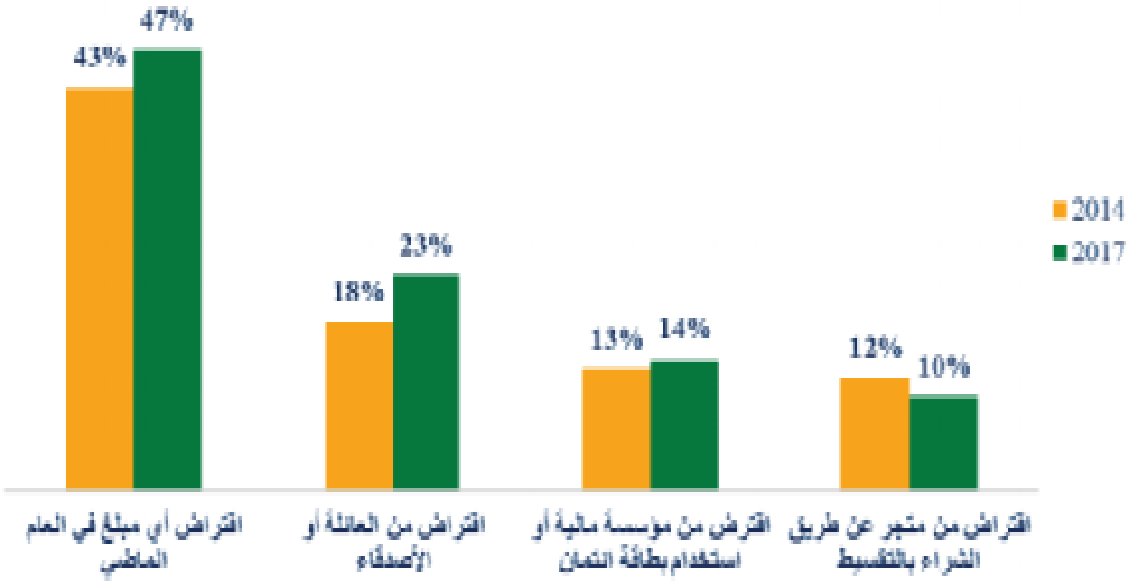

المصدر: بيانات البنك الدولي FINDEX 2017

تعاني فئة الشباب بشكل مضاعف من الإقصاء المالي حيث تواجه هذه الفئة في المجتمعات العربية عوائق رئيسية تحول دون استفادتهم من الخدمات المالية والمصرفية خصوصا أن المؤشر المعتمد لقياس نسبة الشمول المالي هو ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن الـ15 عاماً. ولكن غالبية الشباب في الدول العربية لا يتمتعون باستقلالية مالية قبل عمر الـ25، كما أن الشباب دون سن الثامنة عشرة لا يمكنهم فتح حسابات مصرفية خاصة بهم وإدارتها، الأمر الذي يفسر تدني معدلات الشمول المالي في معظم الدول العربية باستثناء دول الخليج، خصوصا أن فئة الشباب تشكل نسبة كبيرة من المجتمعات العربية.

شكل 02-04: نسب المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية ممن أعمارهم تزيد عن 15 عام خلال عامي 2014-2017

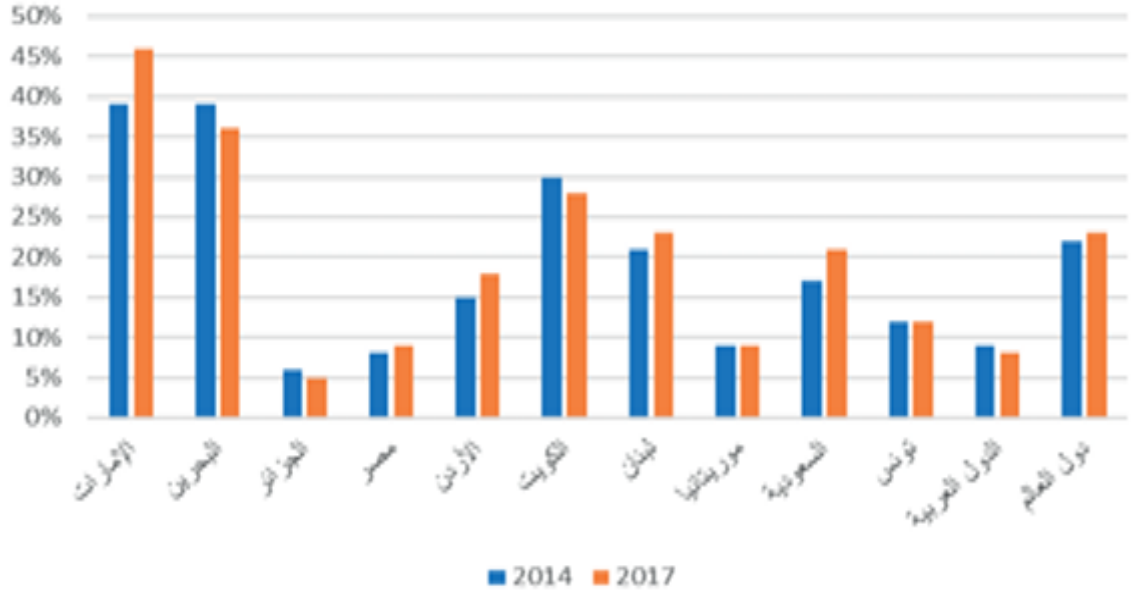

المصدر: بيانات البنك الدولي FINDEX 2017

على الرغم من جهود الحكومات والدول في توفير خطط وضخ أموال في المصارف والبنوك المركزية العربية لتحفيز الإقراض المصرفي خصوصاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر تحتل المنطقة العربية المرتبة الأخيرة عالمياً من حيث الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية. حيث اقترض 8 % فقط من البالغين من مؤسسة مالية رسمية أو بواسطة بطاقة ائتمان وهو معدل أقل بكثير من المعدل العالمي الذي بلغ 22.5% سنة 2017. كما انخفضت نسبة الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية في العالم العربي مقارنة بالعام 2014، حيث سجلت اليمن أدنى نسبة 0.6 % تليها الصومال 2.1 % والعراق 3.1% والسودان 4.2 %، بالإضافة إلى دول المغرب العربي كالمغرب 2.6% والجزائر 5 % أقل من المعدل الدول العربية عام 2017 في المقابل سجلت الإمارات العربية المتحدة 46.1 % والبحرين 36.3 % والكويت 28.5 % ولبنان 22.6 أعلى نسب اقتراض من مؤسسات مالية رسمية أو عبر بطاقات الائتمان في المنطقة العربية عام 2017 أعلى من المعدل العالمي البالغ 22.5 والجدير بالذكر أن في جميع الدول العربية بدون استثناء تزيد نسبة المقترضين الذكور على نسبة المقترضين النساء، مما يشير إلى أن النساء تعاني ضعف ما يعانيه الرجال للوصول إلى فرص التمويل عبر القنوات المالية الرسمية مما يبقى على فجوة الإقصاء المالي.[1]

[1] معروق محمد شعيب، رحايلية سيف الدين، واقع الشمول المالي في الدول العربية ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، مرجع سبق ذكره، ص 229.

ثانيا: دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الدول العربية

لقد أكدت الدراسات إن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية والرفع أيضا من معيشة الفقراء، بالإضافة الى دوره في دعم وزيادة الاستقرار المالي، وفيما يلي سوف ندرس مساهم القطاع المصرفي و الشمول المالي في معدل الاستقرار المالي للدول العربية:

شكل رقم 02-05: قيمة مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة 2015-2021

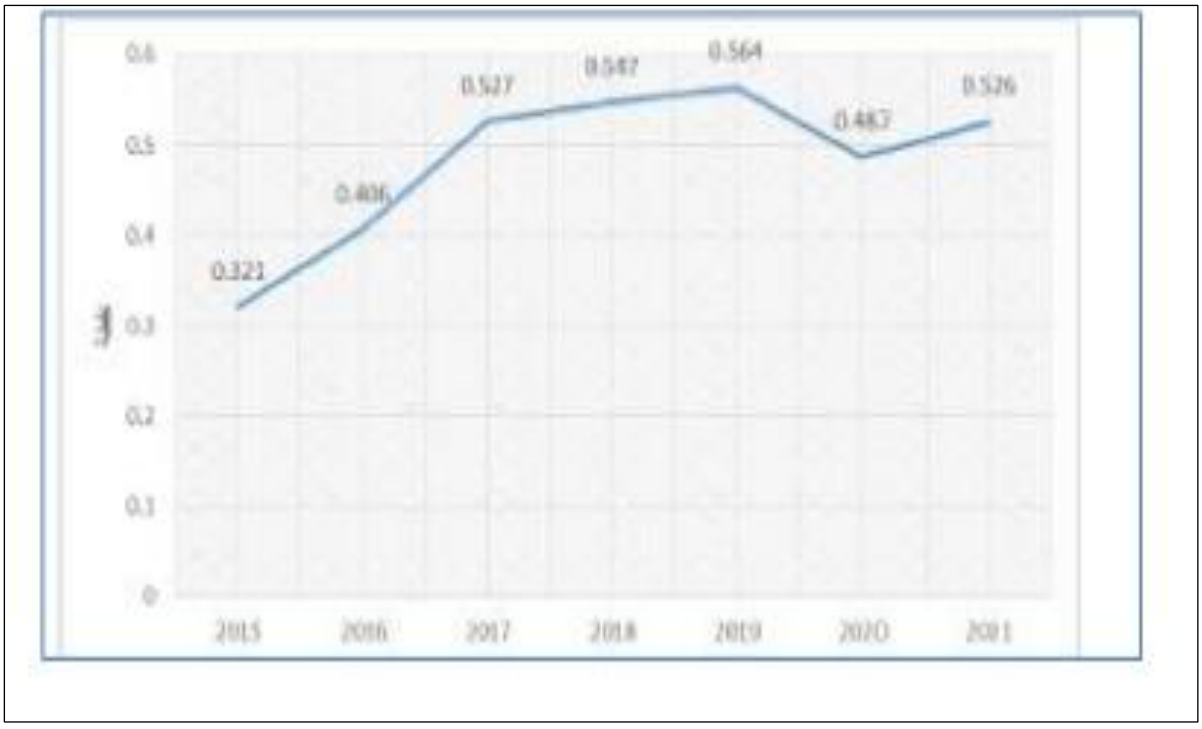

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2022، ص 216

شكل رقم 02-06: خارطة الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة 2015-2021

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2022، ص 216

الملاحظ من خلال الاحصائيات المقدمة أعلاه أن قيمة مؤشر الاستقرار المالي قد تحسنت في نهاية عام 2021 لتبلغ 0.526 نقطة مقابل 0.487 نقطة في نهاية عام 2020، وقد جاء ارتفاع المؤشر في نهاية العام 2021 مدفوعا بتحسن المؤشرات المالية و الاقتصادية نتيجة للجهود التي بذلتها الدول العربية للحد من تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد ، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على الاستقرار المالي، خصوصا بعد انخفاض قيمة المؤشر في نهاية عام 2020 كنتيجة طبيعية لتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، تجدر الاشارة إلى ان قيمة المؤشر بلغت في نهاية عام 2019 حوالي 0.564 نقطة، علما أن قيمة المؤشر بلغت 0.547 نقطة 0.527 نقطة 0.406 نقطة، و 0.321 نقطة نهاية الأعوام 2018 و 2017 و 2016 و 2015 على التوالي.

ثالثا: قيمة مؤشر الاستقرار المصرفي في الدول العربية

فيما يخص مؤشر القطاع المصرفي المكون الأكبر لمؤشر الاستقرار المالي)، فقد سجل ارتفاعا ملحوظا في عام 2021، حيث بلغ 0.293 نقطة مقابل 0.214 نقطة في نهاية عام 2020، وذلك بفعل تحسن مؤشرات السلامة المالية، وخصوصا مؤشرات كفاية رأس المال السيولة والربحية و الكفاءة التشغيلية، بالتالي تجاوز ما حدث من ارتفاع في معدل التسهيلات المتعثرة في عام 2020، ذلك نتيجة لتأثر التدفقات النقدية لقاعي الأفراد والشركات بسبب أزمة

فيروس كورونا المستجد في المقابل يأتي تحسن مؤشرات كفاية رأس المال والسيولة لتعكس مرونة ومتانة وقدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات.

شكل رقم 02-07: خارطة الاستقرار المصرفي في الدول العربية للفترة 2015-2021

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2022، ص 219.

أما الشكل التالي يبين مساهمة كل من مؤشر القطاع المصرفي، مؤشر الاقتصاد الكلي، مؤشر رأس المال ومؤشر الدورة المالية في مؤشر الاستقرار المالي للدول العربية:

شكل رقم 02-08: مساهمة المؤشرات الفرعية في مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة 2015-2021

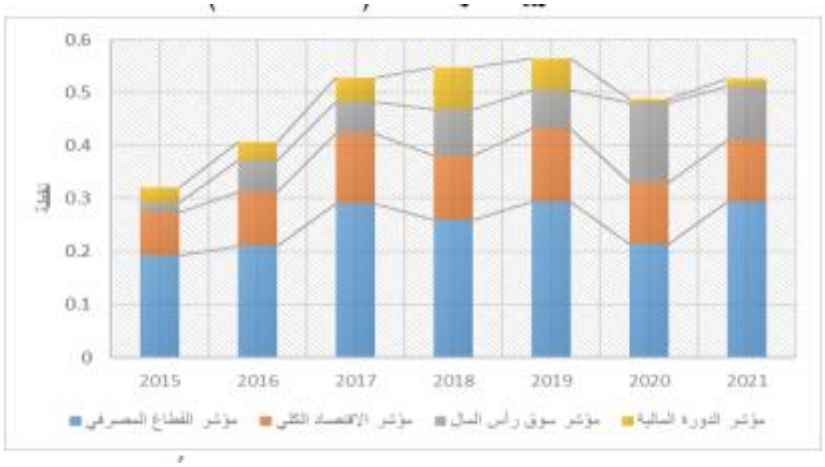

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2022، ص 219.

جدول رقم 02-01 نتائج قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة 2015-2021

السنوات / المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤشر التجميعي للاستقرار المالي العربي	0.321	0.406	0.527	0.548	0.564	0.487	0.526
مؤشر القطاع المصرفي	0.192	0.211	0.290	0.260	0.294	0.214	0.293
مؤشر الاقتصاد الكلي	0.081	0.101	0.133	0.120	0.138	0.116	0.116
مؤشر سوق رأس المال	0.018	0.059	0.059	0.087	0.071	0.150	0.102
مؤشر الدورة المالية	0.030	0.035	0.045	0.080	0.061	0.007	0.015

المصدر: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2022، ص 220.

لقد أظهرت نتائج تحليل مؤشر الاستقرار المالي تحسن طفيف في مؤشر الاقتصاد الكلي في الدول العربية، حيث ارتفعت قيمة هذا المؤشر الفرعي في نهاية عام 2021 مقابل 0.115 نقطة. وبالرغم من تحسن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الاحتياطات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن ارتفاع معدل التضخم ونسبة عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي حد من ارتفاع مؤشر الاقتصاد الكلي. من جانب آخر أظهرت نتائج تحليل فجوة الائتمان للقطاع المصرفي العربي وجود تحسن بقيمة المؤشر، الأمر الذي يشير إلى تحسن مساهمة الائتمان المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي، وخصوصا القطاعات الانتاجية.

وتجدر الاشارة إلى أن فجوة الائتمان تقييس مدى الانسجام بين نمو الائتمان الموجه للقطاع الخاص ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي حيث ينظر لهذا المؤشر عند تفعيل هامش رأس المال للمواجهة التقلبات الدورية كأداة احترازية كلية توجيه التسهيلات الائتمانية إلى القطاعات الاقتصادية الاستهلاكية بشكل أكبر من الانتاجية، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي وتعزيز الشمول المالي.[1]

[1] فاطمة قادم، الشمول المالي ودوره في تعزيز الاستقرار المالي "دراسة حالة الدول العربية"، مجلة المدبر، مجلد 10، العدد 01، 2023، ص 156.

المطلب الثاني: أسباب ضعف الشمول المالي في الدول العربية ومعيقاته

يعد الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، إلا أن العديد من الدول العربية ما زالت تُعاني من مستويات متدنية في هذا المجال، مقارنة بغيرها من الدول النامية. ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب والمعيقات المتشابكة التي تحد من قدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية والاستفادة منها بفعالية.

أولا: واقع ضعف الشمول المالي في الدول العربية: لا تزال المنطقة العربية تسجل أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي، ويمكن تقديم أهم النقاط كما يلي:

- يمتلك نحو 37 % فقطمن البالغين في الدول العربية حسابات مصرفية، أي حوالي 160 مليون شخص عربي أو 63% من البالغين مستبعدين من الخدمات المالية والتمويلية الرسمية.
- تشير الإحصاءات إلى أن 79% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما في المنطقة العربية لا يمتلكون حسابات مصرفية في أية مؤسسة مالية رسمية، وهو أدنى معدل في العالم.
- يمتلك 27.7 % من البالغين ضمن أفقر 40 % من الأسر في العالم العربي حسابات مصرفية مقابل 43.4 % ضمن أغنى 60 % من الأسر، مما يعكس عدم المساواة في إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية بين فئات المجتمع حسب الدخل.
- تعاني المرأة العربية من إقصاء واضح في التعاملات المصرفية والمالية، فعلى الرغم من ارتفاع نسبة الشمول المالي لدى النساء من 13.8 عام 2011، لايزال يمتلكن حوالي 25.6% % فقط من النساء حسابات مصرفية (وهي أدنى نسبة عالمياً)، مقابل 48.3% من الرجال، مما يعكس فجوة كبيرة في نسب الشمول المالي بين الجنسين تصل إلى نحو 23%، أي أن فرص المرأة العربية في امتلاك حساب مصرفي تقل عن الرجل بمقدار النصف في أغلب الدول العربية.
- بالنسبة للأرياف، تحسنت نسبة ملكية الحسابات من 11.2 % عام 2011 إلى 18.7 % عام 2014 و27.8 % عام 2017، إلا أنها لاتزال النسبة الأدنى حول العالم.

شكل رقم: 02-09: نسبة المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاما ويمتلكون حسابا في مؤسسة مالية رسمية في مختلف مناطق العالم.

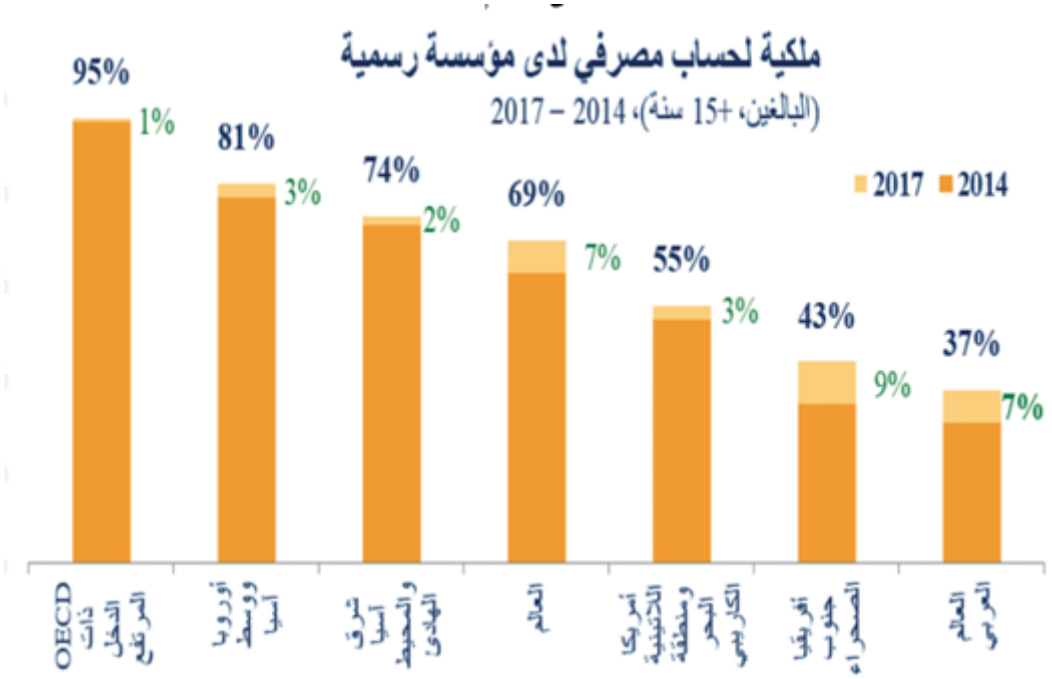

المصدر: بيانات البنك الدولي FINDEX 2017

ثانيا: الأسباب الرئيسية لضعف الشمول المالي عربيا: تتعدد الأسباب وراء انخفاض ملكية الحسابات المصرفية في المنطقة العربية ومن بين أهمها نوجزها فيما يلي:

- عدم كفاية رصيد أو أموال العميل: أفاد معظم البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية في جميع الدول العربية أن السبب الرئيسي وراء ذلك هو عدم كفاية الأرصدة أو الأموال لديهم. ويعاني المصريون تحديداً من هذا العائق، حيث أفاد أكثر من 83 % من المستبعدين مالياً في مصر أنهم يعانون من عدم كفاية الأموال لديهم.
- ارتفاع كلفة الخدمات المالية بنسبة (70.9%) نتيجة لعدم الثقة في المؤسسات المالية بنسبة (55.2 %).
- قد يكون تدنّي نسبة الشمول المالي في بعض الدول نتيجة بعد المسافات. وتتصدر تونس الدول العربية من حيث نسبة البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية نتيجة بعد المسافات (53.5%).
- عدم توفر الوثائق والشروط اللازمة لفتح حساب مصرفي. ويعاني المستبعدون ماليا في ليبيا من عدم وجود الوثائق اللازمة لفتح حسابات مصرفية أكثر من أية دولة عربية أخرى (33.8 %).
- لأسباب دينية وتفضيل العملاء للخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فإن النسبة الأكبر من المستبعدين ماليا نتيجة أسباب دينية هم أردنيون بنسبة (17.7 %).

ثالثا: معيقات الشمول المالي عربيا: بالرغم من الجهود المبذولة لتحقيق وتعزيز الشمول المالي الا ان هنا عراقيل تحول دون الوصول الى الهدف المرجو، وتتمثل هذه المعيقات فيما يلي:[1]

1. **العامل الديني:** يمتنع الكثير من الاشخاص في الدول العربية عن الخدمات المالية للتي تقدمها البنوك لاعتباره انها لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية فيعتبرون البنوك التقليدية بنوك ربوية تتعارض مع الشريعة، على الرغم من تطور صيغ التمويل الإسلامي الا انها مازالت بحاجة الى التسويق وابتكار منتجات جديدة تلبي متطلبات المجتمع الإسلامي.
2. **انعدام الثقة:** إن علاقة الشخص بالبنك مبنية على الثقة إذا زالت هذه الثقة فيصعب اقناع الأشخاص بفتح حسابات في البنوك وادخار أموالهم، هذا ما يحدث في الجزائر مثلا ففضيحة بنك الخليفة في سنوات التسعينات هدمت ثقة الافراد في التعامل مع البنوك، حيث اصبح معظم الناس يفضلون اكتناز أموالهم بدل الادخار وهذا يضر بالاقتصاد ويخلف مشاكل السيولة وعدم الاستقرار المالي.
3. **عدم تطور النظام البنكي:** بقي النظام البنكي في بعض الدول العربية رهين الخدمات التقليدية، ولم يطور خدمات الكترونية، فمثلا في الجزائر هيمنة القطاع المصرفي العمومي أدى الى انعدام المنافسة حيث تقدم جميع المصارف منتجات متشابهة ان لم نقل نفسها، وتطبق نفس معدلات الفائدة، وكذلك عدم خلق بطاقات الائتمان وعدم ادماج البطاقات البنكية في عمليات الدفع الالكتروني كل هذا ساهم في شعور الافراد بعدم الحاجة الى امتلاك حساب بنكي وبطاقة بنكية.
4. **الانتشار الجغرافي أو معدل الكثافة المصرفية:** يقصد بها مدى توسع شبكة البنوك العاملة لضم كل شرائح المجتمع في الخدمات البنكية بمعنى تقريب الخدمة للزبون المحتمل في هذا الاطار كما سبق واشرنا 70% من البالغين (أي حوالي 168 مليون شخص يفتقرون إلى إمكانية فتح حساب أساسي ويقارب هذا الرقم 80% في البلدان النامية في المنطقة، وهذا يعود الى نسبة التغطية او الانتشار الجغرافي الضيق للوكالات عبر مناطق هذه الدول وعدم تنوع الخدمات المالية.
5. **ضعف مستوى التثقيف المالي:** تتميز البلدان العربية بضعف التثقيف المالي مقارنة بالبلدان المتقدمة وهذا ما ينعكس سلبا معدلات الشمول المالي في المنطقة العربية، فعدم انتشار الوعي والثقافة المصرفية يجعل من عملية التعامل بالخدمات المصرفية من إبداع وسحب الأرصدة النقدية في المصارف واعتماد مختلف وسائل الدفع في تسوية المعاملات الاقتصادية امر غير عادي بالنسبة للأفراد والمؤسسات الاقتصادية.

[1] صليحة فلاق وأخرون، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي للعالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد السابع، العدد الرابع، 2019، ص 14.

6. **الدخول الضعيفة:** إذا قمنا بمقارنة دخل الافراد في الدول العربية ولا سيما شمال افريقي والشرق الاوسط ببقية دول العالم نجد انه ضعيف الى حد كبير الامر الذي أدى الى في عدم امكانية الافراد من الادخار والاقتراض، فدخل معظم الافراد لا يسمح بادخار جزء منه فهو يوجه للاستهلاك كليا ولاسيما في الآونة الأخيرة مع تدني القدرة الشرائية، وكذا عملية الإقراض التي تشترط مستوى معين للدخل اقصت فئة كبيرة من الافراد ذوي دخول اقل من المستوى المطلوب من الاستفادة من القروض.

7. **آليات معالجة ملفات القروض:** إن ثقل إجراءات طلب القروض خاصة ما يتعلق بفترة دراسة ملفات القروض، وأسعار الفائدة المرتفعة ولاسيما في حالة الجزائر اين تصل النسب الى 11% وكذلك ارتفاع شرط المساهمة الشخصية في القروض الاستثمارية ضف لذلك المبالغة في قيمة الضمانات كل هذا أدى الى الامتناع عن الاقتراض في المؤسسات البنكية.

المطلب الثالث: آفاق وتحديات الشمول المالي عربيا

لتعزيز الشمول المالي مستقبلا والوصول الى خدمات مالية للجميع، يجب على الدول العربية الاهتمام بالنقاط التالية:[1]

أولا: دعم البنية التحتية المالية: وذلك من خلال:

- المشاركة الجادة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص لتوفير بنية مالية تحتية قوية مع إتاحة الخدمات والمنتجات المالية؛
- استغلال الفرص التي اتحتها ثورة التكنولوجيا في العصر الحديث التي يمكن لها تؤثر على الخدمات المصرفية، لتحسين الوصول للتمويل والائتمان بتكاليف أقل، في ظل الانتشار الواسع للاستخدام الهاتف المحمول وانتشار شبكاته وتغطينه لمعظم المناطق من جهة ومحدودية التوسع في الخدمات المصرفية وعدم وصولها إلى المناطق النائية من جهة أخرى؛
- العمل على توسيع نطاق شبكة الانترنت وتوفيرها في المناطق النائية، ذلك يعمل على تسهيل عملية وصول الخدمات المالية والمصرفية الرسمية للفئات المحرومة من الخدمات المالية مما يمكنهم من الادخار والحصول على الائتمان، فضلاً عن توفير كافة الخدمات الأخرى مثل التأمين وتحويل الأموال وبالتالي يزيد من عدد المقبلين على الخدمات المالية، وكذلك تعميم الوسائل الرقمية التي تيسر تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بتكلفه منخفضه وفعالية مرتفعة كانتشار الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي وانظمة الدفع والتسوية ونقاط البيع

[1] قشاري يسمينة، تحقيق الشمول المالي في الدول العربية الواقع والآفاق، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد الخامس، العدد الثاني، 2022، ص 144.

والعمليات المصرفية الإلكترونية، ومدى استخدام التكنولوجيا مثل استخدام الهواتف المحمولة في إجراء عمليات التحويلات المالية؛

- تكوين الموظفين في مجال التسويق المصرفي خاصه حسن الاستقبال وطرق التواصل ففي البيئة المصرفية يلعب العنصر البشري دور مهم في جذب الزبائن؛
- تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومتطورة، لتغطية أكبر عدد ممكن من الفئات المجتمعية وذلك من خلال مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم قبل طرحها وتسويقها بالإضافة الى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع، وليس فقط على الإقراض والتمويل تبني الصيرفة الإسلامية في كل البنوك التقليدية بهدف استقطاب أكبر عدد من الزبائن.

ثانيا: تطوير وتحسين اليات وطرق معالجة ملفات القروض يتم ذلك من خلال اعتماد طريقة المعالجة الإلكترونية للملفات، تخفيف حجم الوثائق المطلوبة، مراجعه الفترة القانونية لدراسة ملف القرض التخفيف من حجم الضمانات المطلوبة من المقترض.

ثالثا: توفير حماية مالية أفضل للزبون: وذلك من خلال:

- الصرامة في تطبيق العقوبات على الإخلال بمبدأ السر المهني وكذلك توعيه وتثقيف العملاء بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسؤوليتهم والوفاء بالتزاماتهم؛
- عرض معدلات فائدة حقيقيه تعوض عن التدهور في قيمه العملة وعن حق الاستغلال وكذلك اعادة النظر بزيادة في الحد الاقصى الممنوح للزبون كتعويض في حاله افلاس المصرف الذي يتعامل معه.

رابعا: التثقيف المالي: تتم عملية التثقيف المالي من خلال تقديم معلومات وارشادات للأفراد والمؤسسات بهدف نشر الوعي والرفع من مستوى ادراكهم للمنتجات المصرفية والمخاطر المالية المرتبطة بها، وبالتالي يصبحون اكثر وعيا بالمخاطر والفرص المالية لاتخاذ قرارات مدروسة وفعالة قصد تحسين أوضاعهم المالية وخاصة العملاء الجدد حيث يتعين مراعاة قلة خبراتهم في استخدام الخدمات المالية لمساعدتهم في ادراك حقوقهم ومسؤولياتهم.

المبحث الثاني: تجارب دول عربية في الشمول المالي

شهد مفهوم الشمول المالي اهتمامًا متزايدًا في الدول العربية خلال السنوات الأخيرة، مدفوعًا بالحاجة إلى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل، فقد بدأت جهود متباينة من حيث الفعالية والعمق نحو تعزيز الشمول المالي، ويهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على تجارب بعض الدول العربية في هذا المجال.

المطلب الأول: التجربة المصرية

مع إطلاق المجلس القومي للمدفوعات في عام 2016 خطة للشمول المالي وهذا تزامنا مع رؤيتها القومية "مصر الرقمية" إلا أن الخطوة الصعبة تمثلت في التحول التدريجي للاقتصاد إلى اقتصاد غير نقدي، فقد كان الهدف الرئيسي هو ضمان الوصول إلى الخدمات المالية لجميع المواطنين، وتحديداً الاشخاص الذين يعانون من صعوبات في الوصول إلى الخدمات المالية من خلال:[1]

- الحد من استخدام الأوراق النقدية خارج النظام المصرفي؛
- تحفيز التوجه نحو المدفوعات الإلكترونية :
- تحديث أنظمة الدفع الوطنية والوصول لعالم مثالي والذي من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي ويحسن معيشة المواطنين .

ويعمل المجلس القومي للمدفوعات على التأكد من أن عملية الشمول المالي يتم تنفيذها بنجاح أولاً من قبل الحكومة ثم من قبل المواطنين، فبرغم من أن مصر كانت على وشك تحقيق اختراق في الوصول إلى الخدمات المالية منذ عقود إلا أن نموها في الشمول المالي يتأخر باستمرار عن الاقتصادات المماثلة كانت هناك مبادرات عديدة منها توجيهات الحكومة بشأن إقراض المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة خطوط ائتمان من مؤسسات مالية دولية، مئات الملايين من الدولارات من أموال المانحين إلى المؤسسات المكلفة بدعم التمويل الأصغر والإقراض المصرفي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة المتوسطة، ومؤخرا المساعدة الفنية والتمويل لدعم الخدمات المالية الممكنة رقميا. هناك ما يقدر بنحو 6 ملايين حساب نقدي في مصر إلا ان العديد منها خامل مع أن أغلب الموظفين الحكوميين يتلقون مرتباتهم في حساباتهم البنكية ويستخرجونها عن طريق ماكنات الصرافة الآلية ووجود أكثر من 15 مليون بطاقة خصم وما يقارب 10% من النساء يحصلن على الخدمات المالية الرقمية، إلا أنه لا يزال هناك استخدام سلبي للخدمات الرقمية المالية مما يتطلب زيادة الحس بأهمية التعامل المالي الرقمي وزيادة تقديم الخدمات المالية الرقمية الحكومة.

[1] فريد زكريا عبيد، طيب موسلي، فاعلية التمويل الرقمي في بلوغ الشمول المالي بجمهورية مصر العربية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد السادس، العدد الثاني، 2021، ص 475.

أولا: تحليل مؤشرات الشمول المالي

تستخدم قاعدة بيانات المؤشر العالمي التابعة للبنك الدولي في هذه الورقة لتحليل الشمول المالي في مصر، والتي تجمع بين مؤشرات مختلفة للشمول المالي مثل سهولة الوصول والتي توضح من خلالها قيمة البينة التحتية الرقمية المساهمة في ذلك ونسبة استخدام الخدمات المالية الرقمية وجودة الحياة الرقمية الذي يصدر عن هيئة "Surfshark" لـ 65 دولة وكلها مستخدمة في تقديراتنا لتكنولوجيا المالية .

1. تقييم البنية التحتية الرقمية الداعمة للشمول المالي في مصر

إن الحكومة المصرية تولي اهتماما كبيرا للتحول الرقمي وهو أساس رؤيتها ل2030 حيث صرفت ولازالت تصرف مبالغ ضخمة في سبيل ذلك والذي من ضمنه تحسين البنية التحتية المالية الرقمية إلا أنه لازال هناك شوط كبير ينتظرها لتحسين تعاملاتها المالية فهي في تحسن مستر لبنيتها التحتية الرقمية بزيادة عدد المراكز والفروع المالية للوصول للشمول المالي، وهو ما يعرضه لنا الجدول التالي بشكل تفصيلي لأكثر من 140 اقتصادا واستطلاعات تمثيلية على المستوى الوطني لأكثر من 150.000 شخص بالغ من خلال تحديد عدد الفروع البنكية وماكينات الصرافة الآلية ومشتركي الأنترنيت والهاتف الثابت والمحمول بين سنتي 2014 و2017 و2020 ومعرفة مستوى البنية الرقمية الداعمة للشمول المالي في مصر.[1]

جدول رقم 02-02: البنية التحتية الرقمية الداعمة للشمول المالي في مصر 2014-2017- 2020

المؤشرات	2014	2017	2020
نسبة الفروع البنكية (لكل 100 ألف بالغ)	4.56	4.88	6.76
نسبة ماكينات الصرافة الآلية (لكل 100 ألف بالغ)	12.06	17.71	22.06
نسبة مشتركين في الانترنيت (لكل مليون شخص)	33.81	46.92	71.91
نسبة اشتراكات الهاتف الثابت (لكل 100 شخص)	6.98	6.85	9.63
نسبة اشتراكات الهاتف المحمول (لكل 100 شخص)	105.41	106.76	93.18

المصدر: موقع البنك الدولي

من خلال بيانات الجدول أعلاه ، نلاحظ أن هناك تطورا ملحوظا في البنية التحتية الرقمية الضرورية الداعمة للخدمات المالية الرقمية خلال الفترات المدروسة، حيث نلاحظ تسجيل ارتفاع محسوس في عدد الفروع البنكية الكل 100 ألف (بالغ) والتي قفزت قفزة جيدة خصوصا بين سنتي 2017 و 2020 بفارق نسبي بلغ 1.88% ويرجع هذا الارتفاع إلى تفعيل المجلس القومي للمدفوعات لاستراتيجية الشمول المالي والتي تأمل منه تخفيف العبء والضغط على

[1] حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر، آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2020، ص 498.

المواطنين والمراكز المالية لاسيما تلك التي تشهد كثافة سكانية كبيرة ويكون فيها العمل كثيرا والذي يعتبر بدوره تفسيرا لزيادة عدد ماكينات الصرافة الآلية والتي بلغت نسبتها في سنة 2020 ما يقارب 22,06% (لكل 100 ألف بالغ) ، كما أن التطبيقات الرقمية التي اطلقتها الحكومة أو الفروع البنكية لتسهيل الخدمات المالية الرقمية يبرر الارتفاع المشهود في عدد اشتراكات الانترنيت والهاتف المحمول الذي أصبح يمثل نسبة كبيرة من الخدمات الرقمية المالية ففي تصريح لمحافظ البنك المركزي (الصباغ و الحسيني 2020) أكد أن الحكومة تسعى في السنوات القليلة القادمة لزيادة عدد نقاط القبول الإلكترونية لدى الشركات والتجار لتصل إلى 500 ألف نقطة قبول وتعبر هذه المؤشرات عن مستوى الجاهزية الرقمية التي يعتمد عليها في تعزيز الخدمات المالية ولكنها تبقى أرقام متوسطة تدعوا للمزيد من الجهد والتطوير للحاق بركب الدول المتقدمة.[1]

2. تحليل نسب استخدام الخدمات المالية الرقمية: لتحليل هذا المؤشر المتعلق بالشمول المالي في مصر تم انتقاء فئات معينة (الأفراد في المناطق الريفية، وأوساط الفقراء و النساء والشباب) ، وهي بيانات صادرة عن البنك الدولي في نسختين لسنة 2014 و2017 وجاءت النتائج كالتالي:

جدول رقم 02-03 : نسبة استخدام الخدمات الرقمية في مصر بين 2014-2017

	المؤشرات	2014	2017	الفرق
في المناطق الريفية البالغين 15 سنة فما فوق	القيام ب أو تلقي مدفوعات رقمية	6%	20%	14%
	نسبة الولوج للحسابات المالية عبر الانترنيت أو الهاتف	/	1%	1%
	نسبة استخدام الانترنيت الثابت / الهاتف لدفع الفواتير	1%	1%	0%
	نسبة استخدام بطاقات الائتمان	1%	2%	1%
بين أوساط الفقراء (أفقر من 40 % من الاسر)	القيام بـ أو تلقي مدفوعات رقمية	2%	13%	11%
	نسبة الولوج للحسابات المالية عبر الانترنيت أو الهاتف	/	0%	0%
	نسبة استخدام الانترنيت الثابت / الهاتف لدفع الفواتير	1%	1%	0%
	نسبة استخدام بطاقات الائتمان	0%	1%	1%
بين أوساط النساء البالغين 15 سنة فما فوق	القيام بـ أو تلقي مدفوعات رقمية	4%	17%	31%
	نسبة الولوج للحسابات المالية عبر الانترنيت أو الهاتف	/	1%	1%
	نسبة استخدام الانترنيت الثابت / الهاتف لدفع الفواتير	1%	3%	2%
	نسبة استخدام بطاقات الائتمان	1%	3%	2-%
بين أوساط الشباب من 15 سنة فمافوق	القيام بـ أو تلقي مدفوعات رقمية	12%	29%	17%
	نسبة الولوج للحسابات المالية عبر الانترنيت أو الهاتف	/	3%	3%
	نسبة استخدام الانترنيت الثابت / الهاتف لدفع الفواتير	1%	3%	2%
	نسبة استخدام بطاقات الائتمان	3%	4%	1%

المصدر: فريد زكريا عبيد، طيب موسلي، فاعلية التمويل الرقمي في بلوغ الشمول المالي بجمهورية مصر العربية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد السادس، العدد الثاني، 2021، ص 476.

[1] حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر، مرجع سبق ذكره، ص 500.

من خلال الجدول السابق يظهر لنا أن استخدام التقنيات الرقمية في الجانب المالي في مصر هو استخدام ضعيف جدا لابد من تحسينه فنلاحظ تطورا لابأس به في بعض المؤشرات كنسبة القيام أو تلقي مدفوعات رقمية لدى مختلف الفئات المختارة في الدراسة بينما هناك ركود في مؤشرات أخرى كنسب الولوج للحسابات المالية عن الانترنيت الثابت أو الهاتف وحتى في نسبة الأشخاص الذين يقومون بدفع الفواتير عن طريق الانترنيت كما أننا نلاحظ أن هناك نسب ضعيفة جدا في عدد مستخدمي بطاقات الائتمان وأنها عملية شبه راكدة مما يبين أن هناك خللا كبيراً في هذا المؤشر والذي قد يعود إلى أن أغلب المؤسسات الموجودة في البلاد تتعامل بطرق غير رسمية في تمويلاتها ومصاريفها مما قد يتيح لها التهرب الضريبي، وهو ما لا يتلاءم في الحقيقة مع التغير المتسارع في هذا القطاع رغم أن الحكومة المصرية خصصت مبالغ كبيرة لتحسين هذا الجانب من الخدمات لا سيما في المحافظات التي تعاني من صعوبة في تحصيل هذه الخدمات أملة بذلك تحفيز المواطنين ودمجهم في النظام المالي الرسمي.

وقد قام البنك المركزي باعتباره أعلى سلطة مالية في البلاد بجهود كبيرة لاسيما في تنسيق الجهود الوطنية الرامية لتعزيز الشمول المالي وذلك بوضع خطة عمل ارتكزت على ثلاث محاور رئيسية :

- تهيئة بيئة تشريعية وبنية تحتية مالية وتكنولوجية مناسبة؛
- جمع البيانات وقياس مؤشرات مستوى الشمول المالي؛
- التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بتطبيق الشمول المالي في مصر.

كما استمرت جهود البنك المركزي إلى التحول إلى نظام المدفوعات الرقمية من خلال وضع الإجراءات اللازمة الإحلال البطاقات القائمة للمرتبات الحكومية ببطاقات منظومة الدفع الوطنية «ميزة»، والبدء بمكننة الايرادات الحكومية حيث سوف يساهم كل ذلك في التحول إلى مجتمع أقل اعتمادا على النقد وتطوير كفاءة النظام المالي، كما قام البنك المركزي بالعديد من المبادرات الرامية إلى تعزيز الشمول المالي للمرأة وأهمها إصدار تعليمات للمصارف بالإقرار عن بيانات العملاء بحسب النوع وقياس التقدم المحرز في هذا الشأن. [1]

المطلب الثاني: التجربة الاماراتية

يحرص مصرف الامارات المركزي على وضع حماية مستهلكي الخدمات المالية على رأس أولويات عمله، وعلى صعيد الارتقاء بموضوع التثقيف والتوعية المالية، فقد قامت دائرة حماية المستهلك بمضاعفة الجهود المبذولة للارتقاء بالوعي المالي من خلال:[2]

[1] حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر، مرجع سبق ذكره، ص 501.

[2] اسماعيل صاري، بن يحي نسيمة، آلية تعزيز الشمول المالي لبعض الدول العربية (الامارات العربية المتحدة، الأردن، الجزائر)، في ظل المعوقات والتحديات، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 17، العدد الأول، 2023، ص 513.

- اصدار عدة نشرات توعية حول مفاهيم الخدمات المالية بهدف تعريف مستهلكي الخدمات المالي بأهمية التوعية المالية من خلال معرفة الحقوق والواجبات لضمان الاستفادة من الخدمات المالية التي يقدمها القطاع المالي؛
- نشر الثقافة المالية من خلال الترحيب بالزيارات التي تقوم بها مختلف المؤسسات؛
- القيام بزيارات ميدانية للمؤسسات والجهات الحكومية والخاصة بزيادة التوعية المالية؛
- المشاركة في المعارض التوعوية داخل وخارج الدولة؛
- نشر مقاطع فيديو تستعرض قصصا حقيقية مثل مخاطر بطاقات الائتمان والقواعد الخاصة بالقروض الشخصية.

جدول رقم 02-04: النسب المئوية لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الإمارات العربية المتحدة للمواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة

السنوات	2011	2014	2017
حساب مالي في مؤسسة مالية رسمية	60%	83%	87%
مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية	-	39.4%	46.1%
ملكية بطاقة الائتمان المصرفي	30%	37%	45%
دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية	-	21%	28%

المصدر: اسماعيل صاري، بن يحي نسيمة، آلية تعزيز الشمول المالي لبعض الدول العربية (الامارات العربية المتحدة، الأردن، الجزائر)، في ظل المعوقات والتحديات، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 17، العدد الأول، 2023، ص 513.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن جميع المؤشرات محل الدراسة بالنسبة للإمارات العربية المتحدة في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، حيث تحتل المرتبة الأولى من بين دول الخليج، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:[1]

- مؤشر ملكية الحساب في مؤسسة مالية رسمية للبالغين أكثر من 15سنة: هذا المؤشر يقيس نسبة امتلاك الافراد لحساب في بنك أو مؤسسة مالية رسمية يسمح له بالحصول على الخدمات المالية الأساسية، نلاحظ أنه ارتفع إلى نسبة 87% في سنة 2017 مقارنة بـ 83% في سنة 2014 ، ويُعزى هذا الارتفاع إلى إجراءات المصارف المتمثلة في تطوير خدماتها من خلال توطين رواتب الموظفين، ومنح المزيد من القروض، فضلا عن تنامي عدد شركات الدفع الالكتروني، أي زيادة حدة انتشار الوعي والثقافة المالية.
- أما بالنسبة لمؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية، والذي يقيس نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أيضا في تحسن مستمر، حيث ارتفع إلى نسبة 46.1% سنة 2017 مقارنة بـ 39.4% سنة 2014،

[1] اسماعيل صاري، بن يحي نسيمة، مرجع سابق ذكره، ص 514.

ويعزى ذلك إلى أنّ معظم المقترضين يعتمدون على الائتمان الرسمي أو بطاقات الائتمان بدل اللجوء إلى الأسر أو الأصدقاء للاقتراض.

- أما بالنسبة لدفع الفواتير فقد احتلت الصدارة وكانت السباقة في تفعيل الخدمات المالية الالكترونية، الأمر الذي ساهم في تطور البنى التحتية الرقمية وانتشار الهواتف الذكية وارتفاع تغلغل الانترنت، مما انعكس على تطور أداء قطاعاتها الاقتصادية.
- وفي تقرير الاقتصاد الربعي لسنة 2020 ، أجرى المصرف المركزي للإمارات العربية مسحا شمل 5134 فردا مقيما تراوحت أعمارهم بين 15 عام فأكثر، وكان الهدف من المسح هو جمع معلومات من شأنها تمكين المصرف المركزي من تصميم وتنفيذ استراتيجية شاملة، تهدف إلى تعزيز درجة الشمول المالي في دولة الامارات. وجمع المسح معلومات من الأفراد بشأن قدرتهم على الحصول على الخدمات المالية الرسمية التي تمثل عوامل تمكين ضرورية لتحسين معيشتهم، والوصول إلى خدمات تحويل الأموال واستخدامها.

وتشير نتائج المسح إلى أن 85% من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة وما فوق، هم من مستخدمي خدمة مالية رسمية، والباقي (15%) يعتبرون مستبعدين ماليا.

شكل رقم02-10: درجة الشمول المالي

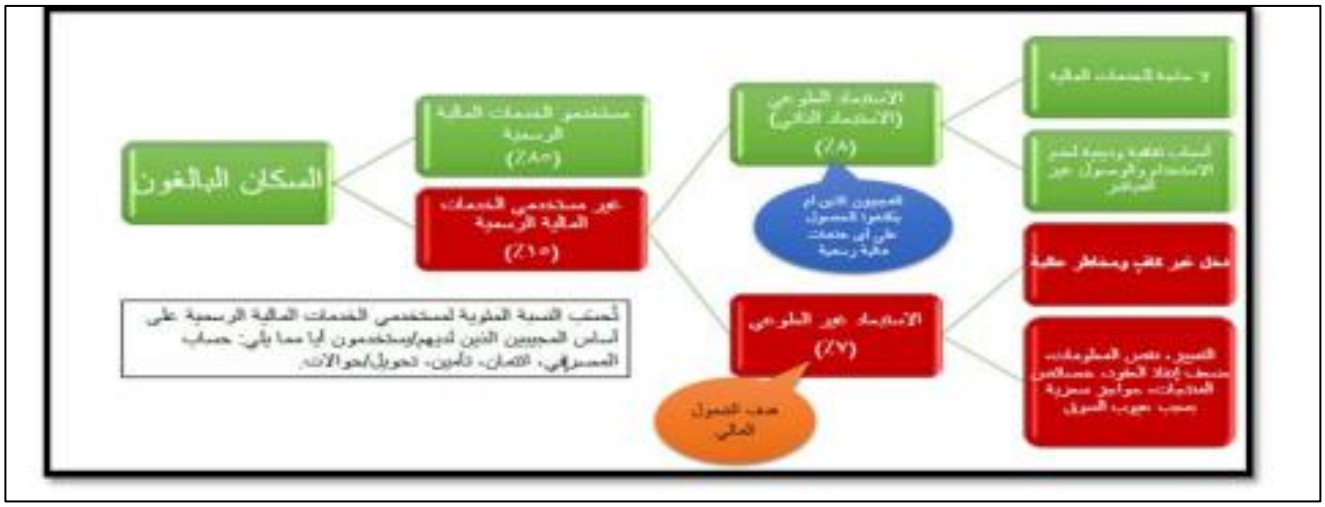

المصدر: اسماعيل صاري، بن يحي نسيمة، آلية تعزيز الشمول المالي لبعض الدول العربية (الامارات العربية المتحدة، الأردن، الجزائر)، في ظل المعوقات والتحديات، مجلة أبحاث اقتصادية وإداريي، المجلد 17، العدد الأول، 2023، ص 513.

على الرغم من ارتفاع نسبة مستخدمي الخدمات المالية 85% يكشف المسح عن معلومات مهمة تتعلق بوصول استخدام الأفراد أو نقص الخدمات المالية الرسمية التي تقدمها المؤسسات المالية في دولة الامارات حوالي 61% من البالغين الذين شملهم المسح لديهم حساب مصرفي، وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ 69%، ومن بين هؤلاء

39% من البالغين الذين ردوا على الاستطلاع، أفاد 20% أنهم لم يتقدموا بطلب للحصول على حساب مصرفي، في حين أراد 19% التقدم للحصول على حساب مصرفي لكنهم لم يستوفوا المتطلبات إما لأنهم عاطلون عن العمل أو لديهم دخل غير كاف.

- **آليات الإمارات العربية المتحدة لتعزيز الشمول المالي**: ترتكز هذه الآليات على ما يلي:[1]

- نظام حماية الأجور الذي أقره المصرف المركزي، والسماح لشركات الصرافة بتقديم خدمات للفئات التي لا يمكنها التعامل مع المصارف كما أن تطبيق نظام المدفوعات الرقمية والمحافظة الالكترونية يفتح الباب لشمول فئات أكثر ضمن النظام المالي لسهولة الدخول وقلة التكاليف، كما أصدرت كل من السعودية والامارات بطاقات مسبقة الدفع للفئات غير المشغولة ماليا ضمن نظام حماية الأجور؛
- تعزيز مبادرات وخطط الشمول المالي من خلال إدراج مبادئ حماية العملاء والشمول المالي ضمن تشريعاتها بهدف الحصول على الخدمات المالية بتكاليف مناسبة وعادلة وشفافة.

المطلب الثالث: تجربة الأردن في تحقيق الشمول المالي

اهتم البنك المركزي الأردني بموضوع الشمول المالي، فعمل على إنشاء الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي والتي أطلقها سنة 2017 والتي تهدف إلى تعزيز الثقافة المالية وحماية المستهلك في المجتمع الأردني، ويمكن توضيح بعض النسب والمؤشرات من خلال:

أولا: مؤشر امتلاك الحسابات المصرفية للأفراد البالغين ونسبة الشمول المالي في الأردن

جدول رقم 02-05: مؤشر امتلاك الحسابات المصرفية للأفراد البالغين في الأردن

السنوات	المجموع	الذكور	الإناث	مجموع نسبة الاشتمال المالي بعد تبني الاستراتيجية
2011	%25.5	%33.7	%17.4	-
2014	%24.6	%33.3	%15.5	-
2017	-	-	-	%33.1

المصدر: بوطلاعة محمد وآخرون، واقع الشمول المالي وتحدياته – الأردن والجزائر نموذجا-، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2020، ص 154.

والشكل الموالي يوضح نتائج الجدول السابق:

[1] اسماعيل صاري، بن يحي نسيمة، مرجع سبق ذكره، ص 516.

شكل رقم 02-06: مؤشر امتلاك الحسابات المصرفية للأفراد البالغين في الأردن

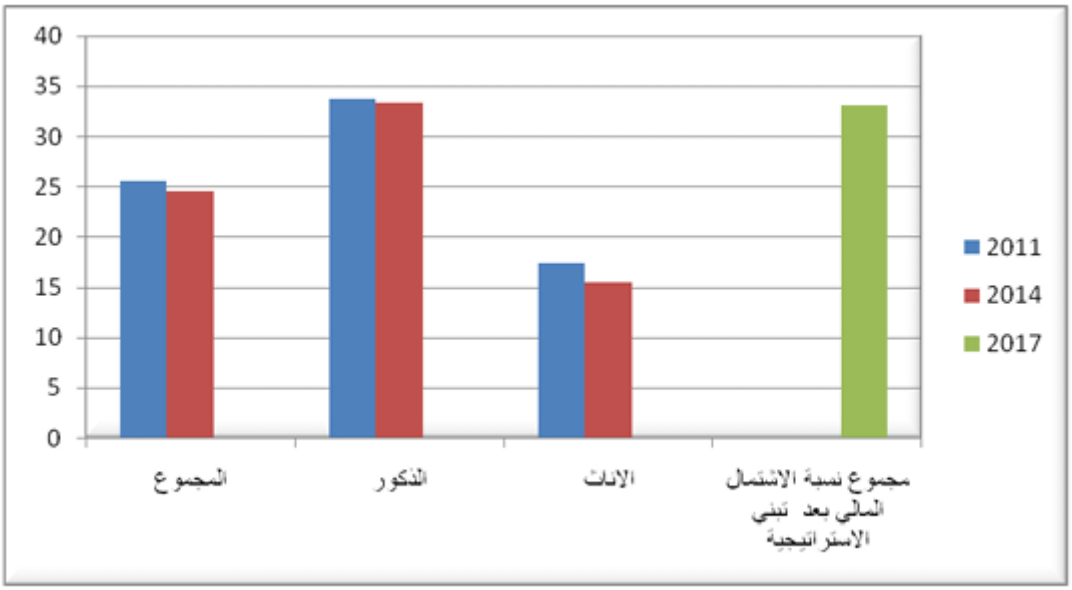

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم 02-01

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن إجمالي امتلاك الحسابات المصرفية لدى المؤسسات المالية الرسمية في السنوات 2014،2011 منخفضة حيث كانت نسبة الذكور هي النسبة الأكبر إلا أنها ارتفعت سنة 2017 بعد تبني الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي حيث ظهر تقدم وأضخ في إعداد الحسابات المصرفية.

ثانيا: مؤشر الوصول إلى الخدمة المالية الرسمية: حيث يقيس هذا المؤشر إمكانية الأفراد البالغين من سن (24،15) ومن 25 فأكثرهم قدرتهم على الوصول إلى الخدمات المالية ويتم قياسها بعدد الفروع نسبة إلى عدد الأشخاص، حيث كانت في سنة 2011 لكل مئة ألف شخص يقابله 14.7 فرع وجهاز صراف وفي عام 2014 ارتفعت لتصل 19.1 وبلغت سنة 2017 نسبة 19.2 وهذا ما يشير إلا أن بعد الوصول إلى الخدمة المالية تشهد تحسن ملحوظ حيث ارتفعت النسبة من 14 فرع تقريبا لكل شخص في العام 2011 الى 19 فرع تقريبا لكل 100 شخص في العام 2018 مما يشير الى التحسن في مستوى الوصول إلى الخدمة.

ثالثا: مؤشر الاقتراض من المؤسسات الرسمية في الأردن: يقيس هذا المؤشر نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية، حيث بلغت نسبة المقترضين من كل 1000 شخص بالغ من الذكور في 2014 نسبة 16.7، وسنة 2017 ما نسبته 20.4، أما نسبة النساء اللواتي اقترضن من المؤسسات المالية الرسمية بلغت سنة 2014 ما نسبته 2.8 وارتفعت سنة 2017 الى 4.4.

رابعا: تحديات الشمول المالي في الأردن: إن الخطوات التي قام بها البنك المركزي الأردني في مجال الشمول المالي هي. خطوات رائدة ومحترفة تعكس رؤية محترفة من خلال فهم السوق وقدرات المؤسسات العاملين فيها من المهم معرفة التحديات التي تواجه الجهود والمبادرة المرتبطة بالشمول المالي في الأردن ومن بين التحديات التي تواجهها الأردن في مجال الشمول المالي:[1]

1. قلة المتعاملين من المؤسسات المالية: بالرغم من قوة القطاع المصرفي المالي في الأردن وتطوره هناك ما يزيد عن 70% من المواطنين المؤهلين في الأردن لا يتعاملون مع المؤسسات المالية بالرغم من وجود بنية تحتية ممتازة تمكن المواطن والبنوك من التنقل والوصول إلى يعظهم البعض سواء من خلال الفروع التقليدية أو من خلال الفروع الالكترونية.
2. شركات التمويل متناهية الصغر التي تقبل الودائع: يفتقر النظام عنصر مهم وهو السماح لوجود شركات تمويل متناهية الصغر تقبل الودائع ضمن أسس ومحددات وشروط للسيطرة على المخاطر بالإضافة إلى تحديات القيمة المضافة من هذه الشركات للمتعاملين في القطاع مثل تقليل كلفة الاقتراض من المهم على المدى الطويل والمتوسط تفعيل قبول الودائع متناهية الصغر كونها المحرك الرئيسي في توسيع قاعدة المشاركين في الشمول المالي.
3. بناء المعرفة والثقافة المالية للعملاء: من التحديات التي يجب الوقوف عندها والعمل على تجاوزها وبناء المعرفة والثقافة المالية هي مفهوم جديد يجب أن نعمل على بنائه في البيت والمدرسة والجامعة وللأسف المدارس والجامعات لا تهتم بهذا المفهوم، وحتى خريجو البرامج والدراسات المصرفية لا يعرفون مبادئ التخطيط الشخصي والثقافة المالية والاستثمار، ولذلك المالية تتكرر يوما بعد يوم.
4. ضعف واضح في مستوى العاملين: من المهم بناء قدرات الشركة نفسها من خلال تزويدها بالأنظمة التمويلية وأنظمة التحليل الائتماني وإدارة المخاطر وغيرها من الأنظمة والبرامج التي ستمكن الشركات من العمل في بيئة آمنة تنافسية.

[1] بوطلاعة محمد وآخرون، واقع الشمول المالي وتحدياته – الأردن والجزائر نموذجا–، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2020، ص 154

المبحث الثالث: الشمول المالي في الجزائر

يعدّ الشمول المالي في الجزائر من المواضيع الحيوية التي تكتسي أهمية متزايدة في ظل التوجه نحو تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وتعزيز الإدماج المالي والاجتماعي. فرغم الجهود التي بذلتها السلطات العمومية والمؤسسات المالية لتحسين الوصول إلى الخدمات البنكية وتعزيز الثقافة المالية، إلا أن مستويات الشمول المالي لا تزال دون التطلعات، نتيجةً لجملة من التحديات الهيكلية والتنظيمية والاجتماعية. ويهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في الجزائر.

المطلب الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر

تبذل حكومة الجزائر بالتعاون مع البنك المركزي الجزائري جهودا كبيرة لتعزيز الشمول المالي على نطاق واسع، وتتمثل جهود البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر فيما يلي:[1]

- وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير الإجراءات المصرفية بكافة أشكالها، وتقليل العقبات على جانبي العرض والطلب لضمان وصول الخدمات المالية لمستخدميها؛
- العمل على تقنين القنوات غير الرسمية وإخضاعها لرقابة وإشراف البنوك المركزية؛
- العمل على تشجيع إنشاء وتطوير قنوات بديلة للخدمات المالية التقليدية، وذلك باستخدام التكنولوجيات الحديثة؛
- تحسين البنية التحتية المالية من خلال إنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع والتسوية والوساطة المالية؛
- تحفيز القطاع المالي على نشر الثقافة المالية؛
- يعمل البنك على تبني استراتيجية شاملة تهدف إلى الاعتماد على المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية كأداة رئيسية لتعزيز الشمول المالي والتحول إلى الاقتصاد غير النقدي، من خلال إعداد قانون لتطوير المعاملات المالية غير النقدية تحت مظلة البنوك المركزية؛
- تحديث البنية التحتية للاتصالات، بالإضافة إلى إقرار أطر تنظيمية تحقق الإدماج بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع المالي؛

[1] موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz

- التركيز على فئة الشباب من خلال حملات ترويجية وتحسيسية تتضمن التعريف بمختلف المنتجات البنكية خاصة منها ذات العلاقة بالتقنيات الجديدة والتطبيقات والابتكارات المالية المتاحة لتمكين جميع المواطنين من الوصول الى الخدمات المصرفية والتأقلم مع آليات التمويل؛
- يتم تطبيق الاشتمال المالي بعد دراسة الفجوات المحيطة بجانبي العرض والطلب على الخدمات المالية، ذلك حجر الأساس الذي يتم على إثره وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي، والنجاح في تغطية أكثر ما يمكن من الفئات العمرية والشرائح الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية المستهدفة؛
- تعمل البنوك المركزية على تحفيز القطاع المالي، خصوصا البنوك، لنشر الثقافة المالية، مع كيفية تعزيز الشمول المالي في إطار التوسع في شبكات تقديم الخدمات المالية من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لتمويل المشاريع متناهية لإتاحة الخدمات المصرفية وتوفيرها "ATM"، مع زيادة عدد الصرافات الآلية أو ماكينات لمختلف فئات المجتمع مع تطوير نظم الدفع والتسوية مستخدمة في ذلك الاتصالات، لتقديم الخدمات المالية الرقمية عن طريق الدفع عبر الهاتف المحمول، ويتطلب ذلك تقديم بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات؛
- فتح نافذة التمويل الإسلامي المؤرخة في 15 مارس 2020، والتي كرست المعاملات البنكية الإسلامية كأحد روافد تمويل الاقتصاد الوطني، وما تمثله من خدمات مصرفية ثرية ومتعددة وهذا استجابة لمطالب العديد من المتعاملين
- مجانية بعض الخدمات المصرفية (بطاقة مصرفية، كشف الحساب السنوي استعمال الصراف الآلي، تزويد التجار بأجهزة الدفع الالكترونية) وهذا تحفيزا للعملاء على استخدام وسائل الدفع الغير نقدية من جهة ودفع البنوك الى الابتكار وتقديم منتجات جديدة مسايرة للتطورات التكنلوجية الحديثة من جهة أخرى.

المطلب الثاني: تطور الشمول المالي في الجزائر ومؤشراته

لا تزال الجزائر تسجل أدنى مستويات الشمول المالي، وتعاني ضعفا كبيرا في معدلاته، وفيما يلي يمكن توضيح وتطور الشمول المالي في الجزائر بناء على بعض المؤشرات.

أولا: تطور الشمول المالي في الجزائر من جانب الطلب

1. مؤشر ملكية الحسابات في مؤسسات مالية لنسبة من البالغين فوق 15 سنة في الجزائر: يقيس هذا المؤشر السبة المئوية للبالغين فوق 15 سنة في مؤسسات مالية خلال الفترة (2011-2017)

جدول رقم 02-06: ملكية الحسابات في مؤسسات مالية لنسبة من البالغين الفترة (2011-2017)

	المجموع			الاناث			الذكور		
السنوات	2011	2014	2017	2011	2014	2017	2011	2014	2017
النسبة	%33.3	50.5%	42.5%	20.4%	40.3%	29.3%	46.1%	60.9%	40.3%

من خلال الجدول السابق نلاحظ تذبذب معدل الشمول المالي خلال سنوات الدراسة الثلاث، حيث سجلت ارتفاعا طفيفا من 33.3 سنة 2011 إلى 50.5 سنة 2014، وسرعان ما تراجع عام 2017 إلى 42,4%، والسبب يعود أساسا إلى وجود خلل في الخطة الاستراتيجية المتبعة والتي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وبعث الثقة في المؤسسات المالية الرسمية.

كما نلاحظ زيادة نسبة ممن يملكون حسابات من مؤسسات مالية رسمية من الذكور على نسبتهم من الإناث في الجزائر خلال سنة 2017، حيث بلغت 40% من إجمالي الذكور مقابل 29,3% من إجمالي الإناث البالغين (15 سنة فما فوق)، أي أن هناك فجوة واسعة بين الذكور والإناث مما يدل على نقص الأدوات المالية التي تشجع على التمويل الشامل في الحصول على الائتمان من المؤسسات الرسمية في الجزائر إلى عدم امتلاك الأموال أو مصدرها، بالإضافة إلى عدم الثقة في المؤسسات المالية.

2. مؤشر الاقتراض للبالغين فوق 15 سنة اقترضوا من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية: يعد مؤشر القروض ذا أهمية لقياس مستوى الشمول المالي وكفاءة المؤسسات المالية في جذب شرائح المجتمع للاستفادة من المنتجات المالية، ويمثل الجدول التالي مدى اقتراض الافراد البالغين (15) سنة فما فوق من المؤسسات المالية الرسمية وضعف الثقافة المالية:

الجدول رقم 02-07: نسبة الأفراد فوق 15 سنة الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية للسنوات 2011-2014-2017

السنوات	2011	2014	2017
النسبة	01%	02%	05%

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الاقتراض للبالغين (أكبر من 15 سنة) الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية في الجزائر ضعيفة جدا، حيث لم تتعدى عتبة 05% في سنة 2017، إلا أن هناك ارتفاع طفيف حيث كانت 01% سنة 2011 لترتفع إلى 02% سنة 2014 لتصل إلى 05 سنة 2017، وهذا راجع إلى نقص تبني استراتيجية الشمول المالي في الجزائر، ووضع شروط تجعل الزبون يرفض الحصول على القرض بناء على الفوائد المرتفعة للقروض ومعتقدات المستفيد ومبادئه الدينية.

3. مؤشر الادخار من المصارف والمؤسسات المالية للأفراد البالغين: يقيس هذا المؤشر مدى قيام الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق بالادخار من المؤسسات المالية الرسمية، وفيما يلي نتائج هذا المؤشر في الجزائر

الجدول رقم 02-08: الادخار من المصارف والمؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين للسنوات 2011-2014-2017

السنوات	2011	2014	2017
النسبة	%4	14.0%	11%

من خلال الجدول يتبين لنا أن نسبة الادخار من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين (أكبر من 15 سنة) في الجزائر عرفت تذبذب في النسب، حيث كانت 4% سنة 2011 لترتفع إلى 14 سنة 2014، وتعود الى الانخفاض سنة 2017 لتبلغ 11%% وهذا راجع إلى عدة أسباب منها ضعف الشمول المالي في الجزائر وخفض ثقة العملاء بالبنك وغياب تطبيق القوانين بالمساواة على جميع الأفراد.

ثانيا: تطور الشمول المالي في الجزائر من جانب العرض

1. مؤشر الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ: يقيس هذا المؤشر مدى انتار الفروع البنكية في الجزائر لكل 100 ألف بالغ خلال السنوات من 2011-2019

الجدول 02-09: مؤشر الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ

السنوات	2011	2014	2017	2018	2019
النسبة	%5.2	%5.2	%5.2	%5.2	%5.2

نلاحظ من خلال الجدول ان انتشار الفروع البنكية في الجزائر مستقر، فالجزائر لا تملك إلا 05 فروع لكل 100 ألف بالغ خلال سنوات الدراسة، ويمكن تفسير هذا بهناك زيادة في عدد الفروع البنكية لكن يقابلها زيادة في عدد البالغين والمستفيدين من الحسابات ولهذا نجد عدد الفروع ثابت كما يوجد ايضا ضعف في انتشار الخدمات في القطاع المصرفي، أي ان البنوك لازالت تعتمد على النماذج التقليدية لتقديم الخدمات عبر الفروع البنكية المكلفة.

2. مؤشر استخدام الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الجزائر: يقيس مدى استخدام ماكينات الصراف الآلي في الجزائر

الجدول رقم 02-10: مؤشر استخدام الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الجزائر

السنوات	2011	2014	2017	2018	2019
النسبة	%6.10	%7.50	%9.34	%9.54	%9.64

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن معدل انتشار الصراف الآلي ضعيفة في الجزائر بالرغم من التحسن الملحوظ خلال سنوات الدراسة، حيث ارتفع من 6,10% سنة 2011 إلى 9,64% سنة 2019 حقيقة لا يعكس الواقع المعاش لأن من اسباب عدم انتشار استعمال الصراف الآلي هو عدم توفر السيولة في كل الأوقات وبالكميات الكافية ويوضح أيضا غياب مفهوم الشمول المالي داخل المنظومة البنكية.

الجدول رقم 02-11: تطور عدد أجهزة الصراف الآلي حسب بنك التنمية المحلية

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
بنك التنمية المحلية	23.4	-	-	24.1	24.4	24.9	25.2

المصدر: قاسمي يسمينة، مزيان توفيق، دور وأهمية الشمول المالي والتنمية المستدامة –دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية–، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الخامس، العدد الأول، 2022، ص 608.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تطور عدد أجهزة الصراف الآلي (DAB) حسب بنك التنمية المحلية في زيادة وهو مرتبط بزيادة فتح الفروع البنكية عبر مختلف الولايات حيث في سنة 2015 قدر بـ 23.4 ولم يتم فتح الفروع البنكية في سنة 2016 و 2017 في حين ترتفع عدد الفروع في سنة 2019 وتقدر بـ 24.4 إلى غاية سنة 2021 وتقدر بـ 25.2 ويبقى مجموع الصرافات الآلية المتوفرة على مستوى التراب الوطني في ارتفاع مما يصعب على الأفراد استغلال الخدمات التي توفرها هذه الصرافات الآلية .

3. مؤشر ملكية البطاقات البنكية

إن امتلاك بطاقة الدفع الالكتروني أو ما تسمى ببطاقة السحب الآلي تختلف من فئة إلى أخرى كما تسمح للزبائن أو الأفراد بسحب أموالهم بالدفع الجواري وعن بعد بتمويل وتلقي الأموال والجدول التالي يوضح عدد بطاقات الدفع في بنك التنمية المحلية.

جدول رقم 02- 12: عدد بطاقات الدفع الالكتروني في بنك التنمية المحلية

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد بطاقات الدفع الالكتروني	391800	566530	978900	1564420	1591062	1617704	1804439

المصدر: قاسمي يسمينة، مزيان توفيق، دور وأهمية الشمول المالي والتنمية المستدامة –دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية–، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الخامس، العدد الأول، 2022، ص 608.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد بطاقات الدفع الالكتروني ترتفع مباشرة من سنة 2015 بقيمة 398.100 بطاقة وتستمر في الزيادة إلى غاية سنة 2021 بقيمة 1.804.439 بطاقة.

5. **مؤشر الادخار في المؤسسات المالية والمصرفية:** من خلال هذا العنصر سوف نقوم بتوضيح إجمالي الودائع لدى بنك التنمية المحلية حيث تعتبر الودائع مجموع المبالغ من المال التي يودعها شخص طبيعي أو اعتباري في حسابه المصرفي ويجوز لصاحبه السحب منه متى شاء وإذا كان حساب وديعة لأجل فانه لا يجوز له السحب إلا بعد انقضاء الأجل وذلك من خلال تطور الودائع على مستوى بنك التنمية المحلية .

جدول رقم 02– 13: مؤشر الادخار في المؤسسات المالية والمصرفية 2015–2021

حصة الودائع	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حصة بنك التنمية	88.3	87.1	85.8	86.24	87	87.5	87.62

المصدر: قاسمي يسمينة، مزيان توفيق، دور وأهمية الشمول المالي والتنمية المستدامة –دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية–، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الخامس، العدد الأول، 2022، ص 609.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن بنك التنمية المحلية يسيطر بصفة كبيرة على إجمالي الودائع وهذا راجع للعوامل التي ساعدت في تحقيق هذه الزيادات من إجمالي الودائع وتمثلت في الاتجاه نحو الانتشار الجغرافي للفروع البنكية عبر كافة مناطق الوطن وتبني اقتصاد السوق .

5. مؤشر المقترضون من البنوك لكل 100 ألف بالغ: يقيس هذا المؤشر نسبة المقترضون من البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ، وفيما يلي نتائج هذا المؤشر في الجزائر.

الجدول رقم 02–14: المقترضون من البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ في الجزائر 2015–2019

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
النسبة	%44.25	%39.19	%40.64	%45.18	%50.33

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين ان نسبة المقترضون من البنوك التجارية خلال السنوات من 2015-2019 تعاني من تذبذب، حيث نلاحظ في سنة 2015 كانت 44,25% لتنخفض إلى 39,19 سنة 2016، لتعود إلى ارتفاع خلال السنوات 2017-2018-2019 لتبلغ (40,64%، 45,18%، 50,33%) ومن أهم أسباب توجه الأفراد إلى القروض البنكية في الجزائر يمكن تحديدها في نقطتين رئيسيتين الأولى متمثلة في حصول

الشباب على القروض من وكالات الدعم لإقامة مشاريع جديدة أو توسعتها والنقطة الثانية الاقتراض من أجل الحصول على السكنات بصيغها المختلفة .

رابعا: مؤشرات الشمول المالي في الجزائر: تتمثل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر فيما يلي:

1. **مؤشر الحسابات المالية والمصرفية:** يتمثل مؤشر الحسابات المالية والمصرفية في التطرق إلى نسبة الأفراد الذين يملكون حسابات في المؤسسات المالية والمصرفية إلى إجمالي السكان البالغين، وكذلك نسبة الأفراد الذين لديهم النفاذ إلى الخدمات المالية عبر الأنترنت والهاتف المحمول إلى إجمالي السكان البالغين.

الجدول رقم 02-15: مؤشر الحسابات المالية والمصرفية 2015-2021

الفئات		2015	2017	2019	2021
حسب الجنس	ذكور +15	46	56	76	85
	إناث -15	20	29	39	45

المصدر: المصدر: قاسمي يسمينة، مزيان توفيق، دور وأهمية الشمول المالي والتنمية المستدامة –دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية-، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الخامس، العدد الأول، 2022، ص 610.

خلال الجدول أعلاه تبين ما يلي: وجود فجوة واضحة بين نسبتي عناصر الفئة الواحدة خلال سنوات الفترة المذكورة أي بين نسبة الذكور ونسبة الإناث البالغين فوق سنة 15 وهذه الفجوة تشير إلى المعاناة المتحملة من اجل الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية التي يواجهها كل من فئة الإناث وفئة الذكور.

2. **مؤشر الاقتراض غير الرسمي:** يدل هذا المؤشر على أوجه القصور في المؤسسات المالية الرسمية وكذا نسبة الاقتراض من الأصدقاء أو العائلة.

وهذا ما يمثله الجدول الآتي:

الجدول رقم 02-16: مؤشرات الشمول المالي في الجزائر 2020

المؤسسات المالية الرسمية	الاقتراض غير الرسمي الخاص	العائلة أو الأصدقاء
2.2	**1.3**	**11.5**

المصدر: قاسمي ياسمينة، مزيان توفيق، دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة – دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية-، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2022، ص 606.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه تحقيق الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه

رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتحسين مستوى الشمول المالي وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية الرسمية، لا تزال الجزائر تواجه جملة من التحديات البنيوية والتنظيمية والتكنولوجية التي تعيق تحقيق شمول مالي فعّال ومستدام.

أولا: تحديات الشمول المالي في الجزائر: إن الخطوات التي قامت بها الجزائر في مجال الشمول المالي هي خطوات أقل ما يقال عنها بالخطوات الضعيفة، لأنها حتى الآن لم تقطف ثمارها، ومن أهم التحديات التي تواجه الشمول المالي في الجزائر :

1. **ضعف البنية المالية التحتية:** نقصد بها ضعف المكونات الأساسية لها، التي تتمثل فيما يلي:[1]

- عدم ملائمة البيئة التشريعية، والتي تتركز في النقاط التالية:
- إن البيئة التشريعية التي تنظم نشاط المصرفي في الجزائر، لا تواكب التطورات الحاصلة في الساحة المصرفية، فنجد في الدول يتم وضع القوانين مسبقا أي قبل حدوث ما أعدت لأجله؛
- عدم وجود قوانين تأطر الصيرفة الإسلامية بالرغم من وجود مصرفين ينشطان في هذا المجال منذ أكثر من 10 سنوات؛
- التأخر في سن القوانين الخاصة بالصيرفة الإلكترونية، لإنجاح التجارة الإلكترونية؛
- إصدار قوانين بدون وجود مذكرات عمل او تعليمات تشرح كيفيات تطبيقها، مما يؤدي الى تضارب على مستوى مختلف المصارف، بسبب كثرة التأويلات والفهم الضيق للقوانين.
- ضعف الشبكة المصرفية: في سنة 2014 جاء قانون المالية بمهام جديدة لبنك الجزائر المتمثلة في تحديد ترقية وتنظيم الشمول المالي بالتركيز على تطويره خاصة بعد الانتشار المصرفي على المستوى الوطني، وهو ما سمح بفتح وكالات بنكية جديدة، ومنح الاعتمادات لفتح بنوك خاصة ومكاتب تمثيل، ليتعزز القطاع المصرفي الجزائري مع نهاية 2016 ب 20 وكالة جديدة، حيث ارتفع عدد وكالات الشبكة المصرفية من 1557 وكالة في 2015 إلى 1577 وكالة في 2016، اما في 2017 فقد تعززت الشبكة المصرفية باعتماد 27 وكالة جديدة، ليصبح العدد الإجمالي للمؤسسات البنكية والمالية 1604 وكالة. لكن هذا النمو المتزايد في عدد المصارف لا يعني بالضرورة تحسن مستوى التغطية المصرفية.

[1] موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz.

- وسائل الدفع وأنظمة التسوية: توفر المصارف في مجملها البطاقة البنكية لسحب (CBR) لزبائنها، والبطاقات البين بنكية (CIB)، وهي تسمح لزبون بنك معين بالدفع والسحب، كما أنها متاحة لفئة كبيرة من الزبائن بالإضافة الى أنواع أخرى من البطاقات الالكترونية إلا أن مجالات استخدامها في الجزائر ضيقة.
- قواعد البيانات: إن مكاتب الاستعلام الائتماني لا تؤدي دورها اللازم، بالإضافة الى انعدام قواعد البيانات التي تخص التاريخ الائتماني لكل من الأفراد والشركات.
- العنصر البشري: ضعف مهارات أعوان الرقابة بالمقارنة مع الموظفين في المصارف، مما أدى الى تفشي عمليات الاختلاس، أو عدم احترام الإجراءات الرقابية الداخلية، الأمر الذي أفقد الثقة بين البنك والزبون.
- آليات معالجة القروض: يشتكي الافراد والمؤسسات من ثقل إجراءات طلب القروض خاصة ما يتعلق بفترة دراسة ملفات القروض، ووجود شروط تعجيزية فيما يخص القروض الاستثمارية، بالإضافة الى ذلك المبالغة في قيمة الضمانات التي قد تصل لضعف المبلغ المقترض، ما أدى الى عزوف الشباب عنها.

2. ضعف الحماية المالية لزبون: إن النظام المتعلق بضمان الودائع المصرفية، يسمح بتعويض الزبون في حالة افلاس البنك أو توقفه عن النشاط في حدود قيمة معينة تعتبر منخفضة نسبيا ولا تحفز على الادخار، وفي إطار سياسة الشمول المالي وبعث الثقة من جديد في علاقة البنك والزبون تم رفع هذه القيمة لا كنها تبقى غير كافية، خاصة في ضل ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض معدلات الفائدة على ودائع الادخار[1].

3. الخدمات التقليدية: انعدام المنافسة بسبب هيمنة القطاع العمومي، حيث تقدم جميع المصارف نفس المنتجات، وتطبق نفس معدلات الفائدة، ما عدى حالات خاصة تنفرد بها المصارف الخاصة.

4. نقص الثقافة المالية: يعرف الوعي المصرفي بأنه اعتياد الافراد والمؤسسات الاقتصادية على إيداع ارصدتهم النقدية في المصارف، واعتمادهم على مختلف وسائل الدفع في تسوية معاملاتهم الاقتصادية، ويزداد الطلب على الودائع المصرفية كلما ازداد انتشار الوعي المصرفي والعكس يؤدي الى تنامي ظاهرة الاكتناز، وهي الظاهرة المتجددة في الاقتصاد الجزائري.[2]

ثانيا: سبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر: لتحقيق الشمول المالي وجب على الجزائر القيام بـ: [3]

1. تعزيز تنوع المؤسسات المالية

[1] موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz.

[2] المرجع نفسه.

[3] موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz، اطلع بتاريخ 2025/05/26.

- لدى القطاعات المالية الشاملة العديد من المؤسسات المالية التي تتجاوز البنوك التجارية ومؤسسات تمويل المشروعات متناهية الصغر والتعاونيات الائتمانية؛
- تطبيق هذه المؤسسات نماذج أعمال مختلفة وتعمل في مناطق جغرافية متنوعة، لخدمة فئات متميزة من العملاء؛
- من الضروري وضع إطار قانوني وتنظيمي يسمح بدخول هذه المؤسسات المتنوعة، لضمان الوصول إلى العملاء الذين لا تخدمهم البنوك التجارية بشكل كامل؛
- يجب وضع سياسات تشجع على توفير بيئة تنافسية وفرص متكافئة بين جميع مقدمي الخدمات المالية.

2. تسهيل استخدام التكنولوجيات ودخول المؤسسات المبتكرة

- هناك حاجة إلى وضع إطار قانوني وتنظيمي واضح للسماح بوجود التكنولوجيات الجديدة والمؤسسات المبتكرة؛
- يستفيد مقدمو الخدمات المبتكرة في العديد من البلدان من التكنولوجيا وشبكات العملاء الموجودة ومن البنية التحتية والبيانات الكبيرة، من أجل خفض تكاليف المعاملات، وتقديم خدمات مالية مناسبة للعملاء من ذوي الدخل المنخفض.

3. التوسع في قنوات التسليم ذات التكلفة المناسبة: الاعتماد على الفروع الرئيسية للمصارف عقبة أمام الشمول المالي، ويمكن التغلب على ذلك من خلال السماح باستخدام قنوات توصيل منخفضة التكلفة مثل متاجر البيع بالتجزئة، ويمكن بذلك زيادة وجود مقدمي الخدمات المالية بتكلفة مناسبة، مع تقديم مزايا للعملاء الذين يستخدمون هذه الطرق.

4. الاستثمار في الإشراف واستخدام التكنولوجيا لتحسين الموارد المحدودة: من الصعب إدماج أي قطاع مالي لا يخضع للإشراف، لذلك يجب الاستثمار واستخدام التكنولوجيا لتسهيل عملية الرقابة والإشراف.

5- مكافحة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال: وفق المؤشر "جلوبال فيندكس الذي يصدره البنك الدولي فهناك أكثر من 300 مليون بالغ في العالم يرون أن كثرة الأوراق والوثائق المطلوبة تمثل عقبة أمام فتح حساب، ومن أجل التغلب على هذه العقبة يجب وجود نظام قائم على مكافحة الإرهاب وغسل الأموال، وسهولة التعرف على الهوية من خلال استخدام الهوية الرقمية وتقنيات القياسات الحيوية فتبسيط الوثائق المطلوبة لفتح حساب، وتقديم استثناءات للبعض من ذوي الدخل المنخفض أو للمعاملات ذات القيمة الصغيرة والمخاطر المنخفضة، يمكن أن تسمح بإدماج المستحقين في النظام المالي وإخراج المحتالين.

6- تشجيع تطوير المنتجات المالية المبتكرة ومنخفضة التكلفة: على واضعي السياسات إنشاء أطر تنظيمية تشجع تطوير المنتجات المالية المناسبة مثلا للحسابات المصرفية الأساسية.

7- **تعزيز البنية التحتية المالية:** يعتبر تضارب المعلومات وعدم وجود ضمانات من بين التحديات التي تواجه الشمول المالي. ويمكن التغلب على ذلك من خلال التوسع في نظم إعداد التقارير الائتمانية وسجلات الضمان، وتحسين كفاءة وسهولة الوصول إلى نظم مدفوعات التجزئة.

8- حماية المستهلكين: من الضروري حماية المستهلكين من التعرض للضرر من مقدمي الخدمات المالية، وأن يتم التعامل معهم بشكل عادل، مع تزويدهم بمعلومات واضحة تساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة.

ولتعزيز الشمول المالي وجب على الجزائر أن تقوم ب:

- العمل على توسيع وتنويع الخدمات المالية بما يناسب جميع شرائح المجتمع بما فيهم فئة ذوي الدخل المنخفض وفئة النساء بما يتوافق أيضا مع الوازع الديني؛
- ابتكار تطبيقات على الهواتف المحمولة تمكن الأفراد من التحكم وإدارة معاملاتهم البنكية، من خلال مراقبة حجم الإنفاق وحجم مداخيلهم؛

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق يتضح أن ي الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الدول العربية، كونه يهدف إلى ضمان وصول جميع فئات المجتمع، وخاصة المهمشة منها، إلى مختلف الخدمات المالية الرسمية بطريقة عادلة وآمنة. وقد أظهر التحليل في هذا الفصل أن واقع الشمول المالي في الدول العربية لا يزال يواجه تحديات متعددة، تتراوح بين ضعف الثقافة المالية، وضعف البنية التحتية الرقمية، ومحدودية انتشار المؤسسات المالية، إلى جانب الفجوة بين الجنسين في الحصول على الخدمات المالية.

ومن خلال استعراض تجارب بعض الدول العربية، مثل مصر والامارات والأردن، يتضح أن هناك مبادرات واعدة لتعزيز الشمول المالي، من خلال تبني استراتيجيات وطنية، وتعزيز الابتكار المالي الرقمي، وتطوير الإطار التنظيمي، ما أسهم في تحسين مؤشرات الشمول المالي تدريجيًا في هذه الدول.

أما في الجزائر، فقد بيّنت الدراسة أن الشمول المالي لا يزال في مرحلة الانطلاقة، إذ يعاني من ضعف في استخدام الخدمات البنكية، خاصة في المناطق الريفية، إلى جانب ضعف الوعي المالي ونقص الثقة في النظام المالي الرسمي. ورغم الجهود التي بدأت تظهر من خلال دعم الدفع الإلكتروني وتوسيع الخدمات البنكية، إلا أن الطريق ما يزال طويلاً لتحقيق شمول مالي فعّال.

الخـاتمـة

تُبرز التطورات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة أهمية الشمول المالي كأداة مركزية في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتمكين الفئات الهشة من المشاركة الفعلية في الاقتصاد الرسمي. وقد أصبح هذا المفهوم يحتل موقعًا متقدمًا في سياسات العديد من دول العالم، بما في ذلك الدول العربية، التي بدأت في السنوات الأخيرة تولي اهتمامًا متزايدًا بالشمول المالي، مدفوعة بتحديات داخلية مثل الفقر، وعدم المساواة، واتساع القطاع غير الرسمي.

ورغم تفاوت التجارب والمستويات بين الدول العربية، إلا أن ثمة قاسمًا مشتركًا يتمثل في الحاجة إلى إصلاحات هيكلية تضمن شمولًا أوسع وأكثر عدالة في الوصول إلى الخدمات المالية، بما في ذلك الحسابات المصرفية، وخدمات التمويل، والتكنولوجيا المالية الحديثة.

وتُعد الجزائر نموذجًا يعكس هذه المعادلة الصعبة، فهي تمتلك إمكانات اقتصادية وبشرية واعدة، لكنها لا تزال تواجه عقبات تحدّ من تطور الشمول المالي، كضعف الثقافة المالية، وقلة الانتشار الجغرافي للمؤسسات المصرفية، ومحدودية استخدام الخدمات الرقمية.

من هذا المنطلق، تكتسب دراسة واقع الشمول المالي في الدول العربية، وتحليل التجارب الناجحة، والتوقف عند الحالة الجزائرية بشكل خاص، أهمية كبيرة لفهم أبعاد الظاهرة، وتحديد الأولويات والإصلاحات الضرورية لتحقيق نظام مالي أكثر شمولًا وإنصافًا في العالم العربي.

في ضوء ما تم التوصل إليه من خلال هذه الدراسة، يمكن القول في ختام هذا الطرح، أن

1. نتائج الدراسة

ومن خلال هذه الدراسة تم لتوصل إلى النتائج التالية:

- أصبح الشمول المالي جزءًا أساسيًا من الخطط التنموية في العديد من الدول العربية، إدراكًا لدوره في محاربة الفقر، ودعم الاستقرار المالي، وتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة؛
- تُظهر الدول العربية تفاوتًا كبيرًا في تحقيق الشمول المالي؛ إذ حققت بعض الدول (مثل الإمارات، السعودية، ومصر) تقدمًا ملحوظًا من خلال اعتماد استراتيجيات وطنية وتطوير حلول التكنولوجيا المالية، بينما لا تزال دول أخرى، ومنها الجزائر، في مراحل مبكرة من التنفيذ؛
- تفتقر الجزائر، إلى البنية التحتية اللازمة لتوسيع نطاق الشمول المالي، مثل الشبكات المصرفية الريفية، والخدمات الرقمية، والدفع الإلكتروني؛
- الشمول المالي في الجزائر ما يزال محدودًا بسبب غياب استراتيجية وطنية شاملة؛

2. اختبار فرضيات الدراسة

- يعد الشمول المالي عاملًا أساسيًا في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي: **محققة، حيث**

حيث أن الشمول المالي يتيح لفئات واسعة من السكان، لا سيما الفئات المهمشة، إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية مثل الادخار، والتمويل، والتأمين، وهو ما يسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي، دعم المشاريع الصغيرة، وزيادة معدلات الاستثمار والاستهلاك. كما أن توسيع قاعدة المتعاملين مع النظام المالي يقلل من التداول النقدي خارج القطاع الرسمي.

- تواجه الدول العربية عدة تحديات في تحقيق الشمول المالي أبرزها ضعف البنية التحتية المالية وعدم كفاية الانظمة والتشريعات: **محققة**

فمعظم الدول العربية، رغم إدراكها لأهمية الشمول المالي، تعاني من قصور في البنية التحتية الرقمية والمصرفية، خاصة في المناطق الريفية والنائية. كما أن الأطر القانونية والتنظيمية غالبًا ما تكون غير محدثة لمواكبة الابتكارات المالية (مثل التكنولوجيا المالية)، إلى جانب غياب سياسات واضحة لتشجيع المرأة والشباب على الاندماج في النظام المالي، مما يُشكل عائقًا حقيقيًا أمام توسع الشمول المالي.

- نجحت الجزائر في تعزيز الشمول المالي من خلال تبني استراتيجية متكاملة لتوسيع نطاق الخدمات المالية: **محققة**.

الجزائر نجحت في تعزيز الشمول المالي من خلال تبني استراتيجية متكاملة وذلك نتيجة للجهود التي بذلتها الدولة في هذا المجال. فقد تبنت الجزائر استراتيجية وطنية تهدف إلى تعميم استخدام الخدمات المالية، من خلال توسيع شبكة البنوك، وتسهيل فتح الحسابات البنكية، وتشجيع الدفع الإلكتروني. كما ساهم دعم البنك المركزي وتعاون الجزائر مع مؤسسات دولية في تعزيز هذه الجهود، خاصة في ظل التحول نحو الشمول المالي الرقمي.

3. توصيات الدراسة

في ضوء النتائج السابقة تم التوصل إلى التوصيات التالية:

- على الدول العربية ومنها الجزائر، صياغة استراتيجية وطنية واضحة تهدف إلى توسيع نطاق الشمول المالي؛
- إطلاق برامج توعية وتثقيف مالي تستهدف جميع الفئات بهدف تحسين فهمهم للخدمات المصرفية وتشجيعهم على استخدامها بوعي ومسؤولية؛
- العمل على توسيع انتشار فروع البنوك ومراكز الخدمات المالية؛

- تشجيع تبادل الخبرات بين الدول العربية الناجحة في هذا المجال، ووضع آليات تنسيق مشتركة لتسريع وتيرة الشمول المالي في المنطقة؛
- على الجزائر الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتطويرها.

المراجـــع

أولًا: كتب

1. عمار فوزي كاظم المياحي، ليلى فوزي أحمد جعفر، "السياسات المصرفية الدولية، الشمول المالي والاستدامة المصرفية 2030"، الطبعة الأولى، المركز العربي للنشر والتوزيع، 2020.

ثانيًا: مقالات من مجلات علمية

2. أرشد عبد الأمير جاسم، "الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الاستراتيجي للمنظمات الخدمية"، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، العدد 49، الجامعة الاسلامية، النجف، العراق، 2018.
3. اسماعيل صاري، بن يحي نسيمة، "آلية تعزيز الشمول المالي لبعض الدول العربية (الإمارات، الأردن، الجزائر)", مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 17، العدد الأول، 2023.
4. أشرف إبراهيم عطية، "تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر"، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد الثاني، العدد الثاني، المجلس الأعلى للجامعات، مصر، 2021.
5. آية عادل محمود عوض، "أثُر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثالث، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر، 2021.
6. بايس الأميرة نزيهة، كلاخي لطيفة، "استراتيجيات الشمول المالي في ظل جائحة كورونا"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد السابع، العدد الأول، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2023.
7. بن ديدة ميادة، بوسماحة محمد، "أثر البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2004-2019"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد العاشر، العدد الأول، جامعة بشار، الجزائر، 2024.
8. بوري صراح، براهيمي آسية، "التكنولوجيا المالية كآلية لتطبيق وتعزيز الشمول المالي: دراسة ميدانية على عينة من عملاء البنك الوطني الجزائري"BNA ، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد التاسع، العدد الأول، جامعة بشار، الجزائر، 2023.
9. بوطالب عزيز، سفاري أسماء، "التكنولوجيا المالية كركيزة لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد الثامن، العدد الأول، 2023.
10. بوطلاعة محمد وآخرون، "واقع الشمول المالي وتحدياته – الأردن والجزائر نموذجا"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2020.
11. جمال الدين بن رجب، "حساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، 2018.
12. حدة بوتبينة، "أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي: بحث استطلاعي"، مجلة معارف، المجلد 17، العدد الثاني، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2022.

13. حنان حمد فهمي حمد، "الدفع الالكتروني ودوره في تحقيق الشمول المالي"، مجلة دار الإفتاء المصرية، العدد 34، مصر، 2022.

14. حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر، "آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2020.

15. دهبي ريمة، "دور تكنولوجيا سلاسل الكتل في تعزيز الشمول المالي"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد الثالث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2023.

16. دينا مختار صابر هاشم، "أثر الشمول المالي على جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 23، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، مصر، 2022.

17. سعدوني محمد محروس، "الشمول المالي وأُره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 52، جامعة المنوفية، مصر، 2020.

18. سمير عبد الله وآخرون، "الشمول المالي في فلسطين"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، القدس، فلسطين، 2016.

19. سهير محمود معتوق، إيمان حسن علي، هناء محمود سيد، "الشمول المالي"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 35، العدد 1، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2021.

20. شريهان مصطفى التوني، "أساسيات بناء منظمة الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة دراسة ميدانية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 22، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، 2021.

21. صديقي أحمد، لوالبية فوزي، "مساهمة التعليم المالي في تعزيز الشمول المالي لتحقيق النمو الاقتصادي – دراسة تحليلية–"، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد الرابع، العدد الأول، جامعة تمنراست، 2023.

22. صليحة فلاق وآخرون، "تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد السابع، العدد الرابع، 2019.

23. عبد الوهاب صخري، سمية بن علي، "التكنولوجيا المالية كبديل تمويلي مستحدث لإرساء الشمول المالي"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد الثامن، العدد الأول، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2023.

24. فاطمة قادم، "الشمول المالي ودوره في تعزيز الاستقرار المالي: دراسة حالة الدول العربية"، مجلة المدبر، مجلد 10، العدد 01، 2023.

25. فريد زكريا عبيد، طيب موسلي، "فاعلية التمويل الرقمي في بلوغ الشمول المالي بجمهورية مصر العربية"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد السادس، العدد الثاني، 2021.

26. فضيل البشير ضيف، "واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد السادس، العدد الأول، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020.

27. القرة داغي بهناز علي، "الشمول المالي: دولة قطر أنموذجا"، مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، المجلد الثاني، العدد الأول، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي، لندن، بريطانيا، 2017.

28. قشاري يسمينة، "تحقيق الشمول المالي في الدول العربية: الواقع والآفاق"، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد الخامس، العدد الثاني، 2022.

29. قيس عبد الرزاق أحمد وآخرون، "توظيف برامج الشمول المالي لتحقيق تنمية مصرفية مستدامة"، مجلة الوارث العلمية، المجلد الثالث، عدد خاص، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة وارث الانبياء، العراق، 2021.

30. محمد سعيد بسيوني، محمد إبراهيم عواد، "الشمول المالي ودوره في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر خلال الفترة 200-2020"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد الرابع، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة دمياط، مصر، 2023.

31. مرسلي نزيهة، "أثر الاستثمار في رأس المال البشري على تعزيز الشمول المالي"، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد السادس، العدد الثاني، جامعة غرداية، 2022.

32. معروق محمد شعيب، رحايلية سيف الدين، "استراتيجيات دعم وتحقيق الشمول المالي في الدول العربية: دراسة حالة استراتيجية مصرف لبنان المركزي"، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد التاسع، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر، 2022.

33. نهلة أبو العز، "أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الأفريقية"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد العاشر، جامعة القاهرة، مصر، 2021.

34. وسام حسيني، محمد رتيعة، "أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية"، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد الثامن، العدد الأول، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر.

ثالثًا: مذكرات تخرج

35. حنين محمود حسن موسى، "أثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية الأردنية"، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة إربد الأهلية، الأردن، 2022.

رابعًا: أوراق علمية في مؤتمرات

36. معروق محمد شعيب، رحايلية سيف الدين، "واقع الشمول المالي في الدول العربية ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه"، المؤتمر الدولي حول مستقبل المالية الإسلامية في ظل التحولات الرقمية والتكنولوجيا المالية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، يوم 2021/10/27.

خامسًا: مواقع إلكترونية

37. موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz :